مجتمع الأعمال

السنة الثامنة عشر | نيسان 2015

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

30 عاماً من النجاح

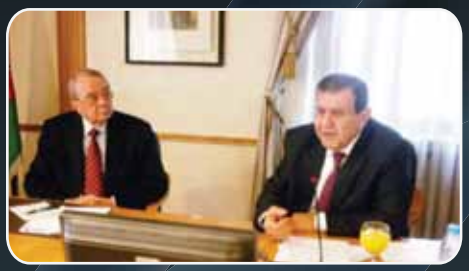

- التلهوني: قانون جديد للتنفيذ القضائي
- طوقان: إن استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً من شأنه ان يساهم في إطفاء خسائر شركة الكهرباء قبل المدة المحددة ضمن استراتيجية الحكومة لإطفاء تلك الخسائر
- اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك
- محافظ البنك المركزي يشيد بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الارتقاء ببيئة الأعمال في المملكة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation

سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة
AQABA SPECIAL ECONOMIC ZONE AUTHORITY

فرص استثمارية واعدة في العقبة

منطقة الاعمال الشمالية

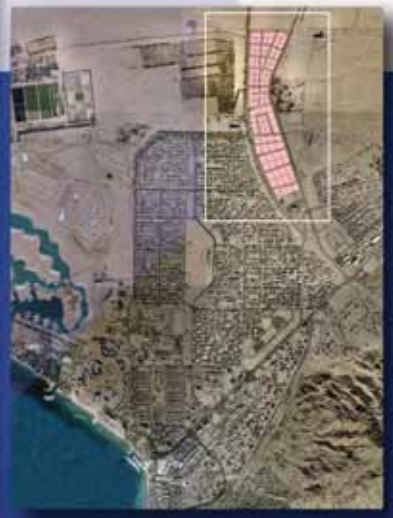

- استعمالات الأرض: تجاري
  مساحة القطع: ٤٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ متر مربع
- نوع العقد: تطوير ونقل ملكيه
- توفر كافة خدمات البنية الأساسية، وشبكة طرق حديثة، طرق خدمية ومواقف سيارات
- الاستثمارات المقترحة: محلات تجارية، مكاتب، مطاعم، مقاهي، صالات رياضية ومراكز صحية، بنوك، وقاعات اجتماعات، فنادق، شقق مخدومة، مساكن طلبة، مراكز ترويحية ورياضية نوعية

الاحكام التنظيمية:

الارتدادات:
امامية (شمال جنوب): ١٠ متر
امامية (شرق- غرب): ١٥ متر
جانبية: ٧.٥ متر
خلفية: ٧.٥ متر
النسبة المئوية للبناء: ٤٢٪
النسبة الطابقية: ٣٥٠٪
الارتفاع: ٢٧ متر

ابرز مشاريع المنطقة:
مبنى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، البنك العربي، الجامعة الأردنية – فرع العقبة، مستشفى الأمير هاشم بن عبدالله الثاني العسكري، والعديد من المشاريع الاستثمارية

الهاتف 2039100 3 962 + الفاكس 2039110 3 962 + www.adc.jo email:info@adc.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

افتتاحية العدد بقلم معالي حمدي الطباع	3
التلهوني: قانون جديد للتنفيذ القضائي	4
طوقان: إن استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً من شأنه ان يساهم في إطفاء خسائر شركة الكهرباء قبل المدة المحددة ضمن استراتيجية الحكومة لإطفاء تلك الخسائر	5
العقلة: إنشاء النافذة الاستثمارية قلص العديد من الإجراءات الخدمة التي كانت تستهلك وقت المستثمر	8
الجمعية تستضيف وفداً من مجموعة الاقتصاد البيئي المستدام الأرجنتيني	9
انعقاد الدورة الثامنة عشر لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك	10
الجمعية تشارك بفاعلية في مؤتمر الشراكة العربي الهندي الرابع	13
دور البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي	15
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة خمسة عشر عاما من الانجاز	16
إنجازات هيئة الأوراق المالية الهادفة لتطوير سوق رأس المال الأردني	20
اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك	21
محافظ البنك المركزي يشيد بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الارتقاء ببيئة الأعمال في المملكة	23
سفير جمهورية اثيوبية يزور الجمعية	28
مجلس إدارة الجمعية يلتقي رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي للأردن	29
الجمعية تستقبل وفداً تجارياً استرالياً	31
تأسيس مجلس رجال الأعمال الأردني العُماني في سلطنة عُمان	32
تنظيم ورشة عمل حول البرنامج الوطني لتطوير التفتيش على الأعمال (تواصل)	40

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 533 8035
فاكس
+962 6 533 7617
البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

www.jba.com.jo

30 من النجاح

إفتتاحية العدد

شهد الأردن خلال العام الماضي والربع الاول من هذا العام تطورات جوهرية من حيث البيئة التشريعية للاقتصاد الوطني تمثلت بصدور قوانين جديدة ناظمة لبيئة الاعمال في مقدمتها قانون الاستثمار وقانون ضريبة الدخل وقد طال انتظار هذين القانونين لغاية تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة وتحقيق العدالة والشفافية فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل. وقد نشطت جمعية رجال الاعمال الأردنيين في هذا السياق لتكون منبرا يعبر عن مصالح اعضائها ومصلحة الاقتصاد الوطني فكان للجمعية مساهمات قيمة في رفع التوصيات والمقترحات لأصحاب القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن هذين القانونين بشكل خاص وغيرهما من القوانين الاقتصادية التي صدرت خلال تلك الفترة، وقدمت الجمعية ملاحظات تتعلق بآلية توفير بيئة استثمارية منافسة على مستوى المنطقة يعززها الأمن والأمان والاستقرار اللذين ينعم بهما الأردن في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة لجعل الأردن وجهة المستثمرين، ونستطيع القول ان قانون الاستثمار الأردني الجديد أتاح العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة، كما ان من أبرز ما ورد فيه دمج كل من المناطق التنموية والمناطق الحرة والمدن الصناعية ومؤسسة تشجيع الاستثمار ضمن هيئة الاستثمار، اضافة الى تفعيل النافذة الاستثمارية الموحدة لترخيص الأنشطة الاقتصادية في المملكة. اما قانون ضريبة الدخل فان مجتمع الاعمال الأردني اذ يثمن ما ورد فيه من تطوير للإجراءات إلا ان الامل يبقى معقودا على الحكومة ومجلس الامة لتعديل نسب الضريبة الواردة فيه على مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل التحديات الاقتصادية الجمة التي يواجهها الأردن ومنها ارتفاع تكاليف الانتاج وتقلص فرص التصدير بسبب ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة ولتنسجم السياسة المالية للحكومة مع سياسة تشجيع الاستثمار، بغية ترجمة برنامج الخطة العشرية للإصلاح الاقتصادي التي اعدتها وزارة التخطيط مع بعض المؤسسات العامة والخاصة للتوصل الى رؤيا لنهضة الاقتصاد الأردني في الاعوام العشر القادمة.

يسر جمعية رجال الاعمال الأردنيين ان تقدم لكم في هذا العدد الجديد من مجلة مجتمع الاعمال عدة موضوعات، ارتأينا ان نسلط الضوء عليها لأهميتها تتعلق بانجازات القطاع المصرفي للعام 2014 ودور البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، ومزايا قانون الاستثمار الجديد والإجراءات المستقبلية لتفعيل النافذة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات، وتوجهات هيئة الاوراق المالية لتطوير أداء السوق المالي والمشاريع الاستثمارية المتاحة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. كما نورد لكم على صفحات هذا العدد أهم نشاطات الجمعية حيث استضاف المنبر الاقتصادي للجمعية وزراء العدل والمالية ومحافظ البنك المركزي، واستقبلت وفوداً اقتصادية من الارجنتين واستراليا وصندوق النقد الدولي، كما استضافت الجمعية اجتماعات مجالس الاعمال الأردني المصري والأردني الروماني، وتم تنظيم زيارات عمل الى الهند للمشاركة في المنتدى العربي الهندي والى سلطنة عمان حيث تم تأسيس مجلس الاعمال الأردني العماني. وزار الجمعية سفراء كل من الهند وأثيوبيا.

آملين ان يساهم هذا العدد من مجلة مجتمع الاعمال في خدمة مجتمع الاعمال الأردني بما يحتويه من مواضيع هامة نضعها بين أيديكم.

حمدي الطباع

رئيس الجمعية

المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

يستضيف معالي الدكتور بسام التلهوني وزير العدل

في حديثه أمام المنبر الاقتصادي للجمعية بتاريخ 2014/11/16 أعلن معالي وزير العدل الدكتور بسام التلهوني عن مشروع قانون جديد للتنفيذ القضائي يتم مناقشته في ديوان التشريع والرأي حالياً، ويضمن تنفيذ الأحكام القضائية بالوقت والطريقة المناسبة ويعالج المماطلة في تنفيذ الأحكام.

وبين ان الحكومة لا تتدخل في أعمال القضاء ويقتصر عملها على التنظيم فقط من خلال التشريعات او تعديلها حسبما تقتضي الحاجة مؤكدا وجود فصل بين وزارة العدل والسلطة القضائية لكن يحكمهما التعاون والدعم لبعضهما البعض. وأضاف ان اجراءات التقاضي والتشريعات العادلة التي تعيد الحق بسهولة ويسر ووقت معقول لأصحابها تعتبر من أهم معطيات الاستثمار الجيد ومن أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الخارجي مؤكدا أن القطاع الخاص يحتاج لتشريعات عصرية تحقق العدالة لبيئة الاعمال.

ولفت وزير العدل الى التعديلات التي ستطال بعض نصوص قانون العقوبات ليكون هناك ردع جيد لما نشاهده من جرائم ظهرت اخيرا بالمجتمع وتحتاج لمزيد من التشديد وأشار الى ان اللجنة التي شكلتها وزارة العدل لمراجعة قانون العقوبات رفعت توصياتها ليصار الى اصدر مشروع قانون جديد سيصدر خلال اقل من شهر مؤكدا انه يشدد العقوبات على من يصدر شيكات من دون رصيد.

وتطرق التلهوني الى الاجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لمعالجة قضية التبليغات وفي مقدمتها الزام كل مواطن اردني من خلال قانون الاحوال المدنية الجديد بان يسجل عنوانه الصحيح لحل قضية العناوين الوهمية من خلال ربط الكتروني بين المحاكم ودائرة الاحوال المدنية. وشدد وزير العدل على ضرورة ان يلجأ القطاع الخاص الى موضوع الوساطة في حل النزاعات.

بدوره أكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن القضاء العادل وإجراءات التقاضي تلعب دورا كبيرا في تشجيع المستثمرين على اقامة استثماراتهم في الأردن وتحافظ على حقوق المواطنين. وقال ان الأردن لديه قضاء نزيه مستقل لكن مجتمع الاعمال يتطلع لمزيد من التطوير والشفافية في ادائه لتثبيت ثقة المستثمرين بجاذبية بيئة الاستثمار بالمملكة.

وأشار الى أن تفاصيل عملية التقاضي هي ما يشغل بال مجتمع الاعمال بشكل خاص فالمعاناة من بطء الاجراءات والية اجراءات التقاضي بالمحاكم الأردنية والتبليغات والحجز على الممتلكات والعقوبات والغرامات هي اهم الصعوبات التي لا بد من معالجتها.

ورأى أن انشاء المحاكم الاقتصادية المتخصصة هو الحل الامثل لمعالجة ذلك ومراعاة سرعة التقاضي وتسهيل الاجراءات للحفاظ على الحقوق والمكتسبات الى جانب اهمية عملية التحكيم في التسريع بحل النزاعات وتجاوز الاجراءات القضائية الطويلة ومتابعة التنفيذ وتطبيق القانون.

وشدد رئيس الجمعية على ضرورة تطوير التشريعات الاقتصادية باستمرار لتتواكب مع التطور السريع والتغييرات المستمرة في قطاع الاعمال .

معالي وزير المالية الدكتور أمية طوقان

متحدثاً في المنبر الاقتصادي للجمعية

استضاف المنبر الاقتصادي للجمعية بتاريخ 2014/12/21 معالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية للحديث عن مشروع قانون الموازنة لعام 2015، وفي حديثه للحضور قال معالي الوزير أن الحكومة لن تعيد النظر بمشروع قانون الموازنة للعام المقبل خصوصا فيما يتعلق بفرضيات الموازنة التي تم بناؤها عند مستوى 100 دولار للبرميل، مشيرا أن مشروع القانون بين يدي النواب وهم أصحاب الشأن في اتخاذ القرار المناسب.

طوقان: إن استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً من شأنه ان يساهم في إطفاء خسائر شركة الكهرباء قبل المدة المحددة ضمن استراتيجية الحكومة لإطفاء تلك الخسائر

وقال أن الحكومة قامت بإعداد مشروع قانون الموازنة عند مستوى 100 دولار، معتمدة مبدأي الاحتراز والتحوط بهذا الشأن، وأوضح طوقان ان الحكومة حافظت على حجم النفقات في مشروع قانون الموازنة للعام المقبل دون زيادة عن موازنة عام 2014، مشيرا إلى أن مشروع قانون ضريبة الدخل يعتبر إعادة توزيع للضريبة من أجل الحد من التهرب الضريبي دون أن تمس الدخول المتدنية للأفراد.

وأكد طوقان على أن استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً من شأنه ان يساهم في إطفاء خسائر شركة الكهرباء قبل المدة المحددة ضمن استراتيجية الحكومة لإطفاء تلك الخسائر، مشيرا إلى أن الحكومة ماضية في تنفيذ إستراتيجية معالجة خسائر الشركة الأردنية حتى عام 2017 وصولا الى كلف الانتاج، مبينا أن الحكومة تريد من رفع اسعار الكهرباء الخروج من دعم السلعة وإيصال الدعم لمستحقيه من متدني الدخل.

ومن جانبه قال معالي رئيس الجمعية السيد حمدي الطباع ان الاقتصاد الوطني تمكن من مواجهه التحديات الجمة المحلية منها والخارجية بفضل قيادته الهاشمية الفذة، من خلال اتباع سياسة حكيمة حافظت على الامن والاستقرار، مبينا ان الاقتصاد الوطني ما زال يرزح تحت وطأة المديونية العامة وعجز الموازنة وانقطاع امداد الغاز وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وارتفاع نسب التضخم والبطالة.

وأشار الطباع الى ان استضافة اللاجئين السوريين والعراقيين زادت من اعباء الحكومة وشكلت ضغطا على موارد الدولة والخدمات التي تقدم للمواطنين. وقال ان الحكومة حددت خطتها الاقتصادية للعام القادم من خلال مشروع الموازنة بهدف زيادة الايرادات وتقليص النفقات وعجز الموازنة عن طريق تعديل قانون ضريبة الدخل، وتوقيع اتفاقية الغاز مع الشركة الأمريكية ودعم مشاريع الطاقة البديلة، مع رفع اسعار الكهرباء تدريجيا ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال المنحة الخليجية واستمرار المنح الخارجية، وأضاف الطباع ان تكلفة الطاقة والمياه تشكل ما يزيد عن 70% من تكلفة الانتاج فمن المتوقع في ضوء قرارات ونية الحكومة رفع الدعم عن اسعار الكهرباء والمياه (بغض النظر عن اسعار النفط العالمية المتدنية نسبيا) أن تزيد تكلفة الانتاج وبالتالي تتراجع تنافسية الانتاج الوطني وأسعار السلع في السوق المحلي وتكلفة النقل وهذا الامر حتما سيؤثر على النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي ومستوى معيشة المواطن والتضخم، وأكد الطباع ان الحكومة قامت بتعديل قانون ضريبة الدخل لتحصيل المزيد من الايرادات مباشرة من المواطنين والمؤسسات في حين ان حجم التهرب الضريبي والمتأخرات من الضرائب يقدر بمليار دينار سنوياً، وإذا ما اتخذت الحكومة اجراءات جادة وفعالة لمعالجة هذا الامر فقد لا تضطر لتعديل قانون الضريبة لجباية المزيد من الايرادات.

حسابي توفيري

كل عام وأردننا بخير

بادر اليوم بفتح حساب توفير لدى بنك الإسكان وبحد أدنى 200 دينار أو غذّ حسابك الحالي لتحظى بفرصة الفوز بجائزة عيد الاستقلال/أيار 2015 وقيمتها 200,000 دينار من بنك الإسكان ولرابح واحد فقط.

إضافة إلى العديد من الجوائز الشهرية النقدية والموزّعة على 1221 فائز؛ جائزة شهرية كبرى 150,000 دينار، وجائزة أسبوعية 15,000 دينار، وجائزة يومية 10,000 دينار، وجوائز أخرى مجموعها 200,000 دينار (فئة 500 دينار وفئة 100 دينار)

تفضل الآن بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على البنك الفوري 06-5200400

أو الرقم المجاني 080022111 أو زيارة الموقع الإلكتروني للبنك www.hbtf.com

- تخضع الجوائز لأحكام وقانون ضريبة الدخل
- تخضع الجوائز لشروط وأحكام البنك

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

Housing Bank for Trade and Finance @TheHousingBank / www.hbtf.com

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وقد بدأ البنك عمله كبنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار، وبعد مرور 24 عاماً على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها في عام 2006 حيث أصبح 252 مليون دينار أردني (أي ما يعادل 355 مليون دولار)، وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تعزيز قاعدة رأسماله من خلال تعزيز احتياطياته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية 1038 مليون دينار (أي ما يعادل 1.5 مليار دولار) كما هو الوضع في نهاية عام 2014.

مبادرات ريادية

- البنك الأول الذي طبق نظام جوائز حسابات التوفير (عام 1977).
- أول بنك في الأردن والعالم العربي يؤسس فرعاً للأطفال (عام 1993).
- أول بنك في الأردن والعالم العربي يطبق الفرع المتنقل (عام 2014).

الجوائز

بنك الإسكان هو مؤسسة مصرفية قوية لها سجل وتاريخ عريق، ولديه إدارة كفؤة ومتميزة وذات رؤية واضحة، واستراتيجيات عمل سليمة، وهذا ما أجمعت عليه مؤسسات التقييم العالمية خلال السنوات الماضية، حيث حصل البنك على تصنيفات ائتمانية متقدمة من عدة مؤسسات عالمية مثل: (Capital Intelligence, Fitch, Moody's ,Poor's & Standard) ، إضافة إلى حصول البنك على جائزة مجلة (Euromoney) عام 2007 وجائزة " أفضل بنك أردني " من مجلة (The Banker) خلال الأعوام 2003 و 2011 و 2013 .

وعلى الصعيد المحلي فقد حظي البنك بمجموعة من شهادات التقدير والجوائز المتميزة كان أبرزها:

- حصل البنك على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى في عيده الخامس عشر (1989).
- فاز البنك بجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، وهي أرفع جائزة على المستوى الوطني (عام 2000).
- فاز البنك بجائزة التميز للأداء النوعي على المستوى الوطني من سمو الأمير فيصل بن الحسين (عام 2006).
- فاز البنك بجائزة التميز في مؤتمر الأردن الإلكتروني (عام 2002).

أما على الصعيد الإقليمي والعالمي فقد تمكن البنك من نيل العديد من الجوائز والتقديرات المتميزة كان أبرزها:

- أول بنك في الأردن والمنطقة العربية يحصل على شهادة أعلى درجات التوافق الكلي المتكامل مع معايير التدقيق الداخلي الدولية وذلك من قبل جمعية المدققين الداخليين الأمريكية IIA (عام 2009).
- حصل البنك على جائزة النجمة الدولية / الفئة البلاتينية والفئة الذهبية من مؤسسة المبادرات الإدارية Business Initiative Directions, BID وذلك تقديراً لدوره المتميز في إتباع معايير الجودة الشاملة، وتلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم، والإدارة الفعالة للموارد البشرية (عام 2005).
- أول بنك في الأردن والعالم العربي ينال شهادة نظام الجودة الدولية ISO 9001 (عام 2002).
- نال البنك جائزة الجودة العربية (عام 2001).

واستطاع البنك خلال مسيرته الحافلة بالعطاء أن يحتل مركزاً متقدماً في القطاع المصرفي الأردني، حيث يعتبر بنك الإسكان للتجارة والتمويل البنك الأول في الأردن بالمؤشرات التالية كما هو الوضع في نهاية عام 2014:

- البنك الأول بمعيار عدد الفروع (124 فرع بحصة سوقية بلغت حوالي 15%).
- البنك الأول بمعيار عدد أجهزة الصراف الآلي (208 جهاز بحصة سوقية بلغت حوالي 15%).
- البنك الأول بمعيار عدد بطاقات الفيزا الائتمانية ، وبحصة سوقية بلغت 17.4%.
- البنك الأول بمعيار عدد بطاقات الفيزا إلكترون ، وبحصة سوقية بلغت 19.2%.
- البنك الأول بمعيار أرصدة حسابات التوفير بالعملة المحلية ، وبحصة سوقية بلغت 38.8%).
- يتعامل البنك مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة والتي يزيد عددها عن 450 مراسلاً موزعين على أكثر من 80 دولة حول العالم.

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

Housing Bank for Trade and Finance @TheHousingBank / www.hbtf.com

العقله: إنشاء النافذة الاستثمارية قلص العديد من الإجراءات الخدمية التي كانت تستهلك وقت المستثمر

أكد رئيس هيئة الاستثمار الدكتور منتصر العقله في تصريح لمجلة مجتمع الأعمال أن الاقتصاد الاردني حقق استقراراً مطمئناً في عناصر الاقتصاد الكلي، ورقي مستوى الاصلاحات الاقتصادية، بالرغم من الوضع الجيوسياسي الصعب الذي تعاني منه المنطقة، ويأتي هذا بسبب أن الأردن يعتبر منطقة ديناميكية وسريعة النمو، إضافة إلى أن الأردن فريد بإعتداله وموقفه الجيوسياسي المحايد، وبيئته التشريعية الحديثه، وإقتصاده الليبرالي.

مؤكداً أنه وتماشياً مع رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين، تم دمج المؤسسات المتماثلة خاصة فيما يتعلق بدمج الصادرات والاستثمار تحت مظلة واحدة هي هيئة الاستثمار، فهي هيئة حكومية مستقلة نشأت بموجب قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014، مؤكداً أن هذا الدمج جاء ضمن منظومة متكاملة لملف الإصلاح الإداري والذي يهدف إلى توحيد المرجعيات المعنية بالاستثمار وتبسيط وتسريع الإجراءات ذات العلاقة، وإلغاء التداخل والإزدواجية في المهام والصلاحيات بين المؤسسات المعنية، وهذا بدوره سيعمل على تحفيز الأنشطة الإقتصادية ويعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة بالإضافة إلى ترويج الصادرات، لأن أحد أهم أهداف جذب وتنمية الاستثمارات هو استقطاب استثمارات تعمل على زيادة حجم الصادرات.

وأشار العقله، أن هدف إنشاء هيئة الاستثمار هو «جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيعه وترويجه وضمان ديمومة المناخ الاستثماري الجاذب وتنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتنميتها وتنظيمها وزيادة الصادرات»، مؤكداً أنه وبموجب قانون الإستثمار تتولى هيئة الإستثمار تنظيم عمل المناطق التنموية والحرة، ووضع الخطط والبرامج لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين والتعريف بالفرص الإستثمارية، وإقامة المعارض وتنظيم البعثات التجارية وترويج المنتجات الوطنية.

أما فيما يتعلق بقانون الاستثمار الجديد، أكد العقله أنه وبناءً على التوجيهات الملكية السامية صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014 بتاريخ 2014/10/16، ويهدف القانون إلى توحيد المرجعيات المختصة بالاستثمار وتبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتكريس مبدأ حماية المستثمرين من خلال ضمان بيئة استثمارية آمنة وجذابة

كما أكد العقله أننا في هيئة الاستثمار قمنا بالاستعانة بجهات دولية متخصصة لعمل إستراتيجية جديدة للاستثمار في المملكة، بحيث تكون شاملة لجميع جوانب العملية الاستثمارية، حيث ستتضمن الترويج المستهدف، خدمة المستثمر، زيادة نوعية وحجم الصادرات الأردنية، تنمية المحافظات، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية. مؤكداً أن هيئة الاستثمار ستعمل ضمن خطة عملها على إستقطاب إستثمارات ذات قيمة مضافة عالية وتوفير فرص عمل للأردنيين، حيث تسعى الهيئة إلى إستهداف قطاعات تلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الإقتصادية خاصة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قطاع الصناعة، قطاع الرعاية الصحية، قطاع السياحة، وقطاع الطاقة والطاقة المتجددة بالإضافة إلى قطاعات أخرى.

الجمعية تستضيف وفداً من مجموعة الاقتصاد البيئي المستدام تيسا

استضافت الجمعية بتاريخ 2014/11/20 وفدا اقتصاديا من الارجنتين يمثل مجموعة الاقتصاد البيئي المستدام (تيسا) في الارجنتين برئاسة السيدة سوزانا بيسيس، ومؤسسة تيسا هي احدى مؤسسات القطاع الخاص الارجنتيني تعنى بتطوير علاقات الارجنتين الاقتصادية مع دول العالم خاصة في مجال الاقتصاد البيئي والترويج للمنتجات الصديقة للبيئة. وفي كلمته الترحيبية بالوفد الضيف استعرض معالي السيد حمدي الطباع علاقات الأردن مع الارجنتين ومع دول امريكا اللاتينية بشكل عام التي ستشهد تطورا ملحوظا اثر التوقيع على اتفاقية اطار عمل للتعاون الاقتصادي بين الأردن ودول الميركسور التي تضم البرازيل والأرجنتين والبراغواي والاوروغواي حيث تم التوقيع عليها بمناسبة زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم الى دول امريكا اللاتينية عام 2008، وأضاف معالي رئيس الجمعية ان حجم التبادل التجاري الحالي بين الأردن والأرجنتين دون مستوى الامكانيات المتاحة ولم يتجاوز العام الماضي 2013 مبلغ 307 مليون دولار، علما بان الارجنتين تعتبر من اوائل دول العالم المصدرة للمنتجات الغذائية والزراعية كالقمح والذرة واللحوم، وتمتاز بالصناعات الغذائية المتطورة والتكنولوجيا البيولوجية. وأشار الى ان الأردن بالأمن والاستقرار اللذان ينعم بهما وبموجب المزايا التي تتيحها اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها مع الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية وتركيا وكندا وسنغافورة وفي المستقبل القريب مع المكسيك تتيح للمنتجات الأردنية دخول كبرى الاسواق العالمية معفاة من الرسوم الجمركية مما يجعل الأردن مركزا لجذب الاستثمارات الخارجية في المنطقة ونقطة انطلاق للأسواق العربية والدولية. ثم تحدثت السيدة سوزانا بيسيس عن اهتمام القطاع الخاص في الارجنتين بتنمية علاقاته الاقتصادية في مختلف المجالات مع الأردن وقدمت عرضا موجزا عن اقتصاد الارجنتين والثروات التي تزخر بها الى جانب التطور العلمي والتكنولوجي. وتضمن برنامج الاجتماعات عروضا عن مناخ وبيئة الاستثمار والأعمال في الأردن وفرص وامكانيات التعاون بين الأردن والأرجنتين قدمها مندوبي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وهيئة الاستثمار، وهيئة تنشيط السياحة وشركة المدن الصناعية الأردنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والتقى اعضاء الوفد الضيف بأعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين في حوار لبحث سبل تنمية العلاقات في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وجرى على هامش الاجتماع التوقيع على اتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجموعة تيسا تهدف الى تعزيز علاقات رجال الأعمال بين البلدين والتعاون للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وسبل تنمية التبادل التجاري بين البلدين وإقامة النشاطات المشتركة التي من شانها توطيد العلاقات بين الجانبين على مستوى القطاع الخاص .

انعقاد الدورة الثامنة عشرة
لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك

تحت رعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة والتموين استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك مع جمعية رجال الأعمال المصريين خلال الفترة 17-2014/12/18 في فندق ماريوت البحر الميت وفي مدينة العقبة. ترأس الاجتماعات معالي السيد حمدي الطباع وسعادة المهندس حسين صبور بحضور سعادة السفير خالد ثروت سفير مصر لدى الأردن، وحضرت الاجتماع عطوفة المهندسة مها علي أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين مندوبة عن معالي وزير الصناعة والتجارة. وقد عقدت اجتماعات هذه الدورة على مدى يومين الأول في منطقة البحر الميت ثم في مدينة العقبة بناء على الدعوة الموجهة من معالي الدكتور هاني الملقي رئيس مجلس مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. تركزت أعمال هذه الدورة على محورين: الاول قطاع الاسواق المالية والتمويل والثاني: الطاقة والطاقة المتجددة. إضافة إلى بحث موضوع تأسيس مجلس أعمال دول أغادير واستعراض نتائج اجتماعات المجلس في دورته السابقة من توصيات وأهم المعوقات التي تواجه قطاعي الأدوية والنقل في البلدين.

وألقى معالي حمدي الطباع في افتتاح الاجتماعات كلمة أشاد فيها بالعلاقات الثنائية في كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ونوه بأن الاستثمارات الأردنية في مصر بلغت بنهاية العام الماضي نصف مليار دولار ممثلة في 1300 شركة تعمل في مجالات الصناعة والخدمات والسياحة والزراعة والإنشاءات والاتصالات، بينما بلغ حجم الاستثمارات المصرية في الأردن حوالي 308 ملايين دولار. داعيا إلى ضرورة العمل على تنميتها وزيادتها خلال المرحلة المقبلة. وفيما يتعلق بالتجارة البينية بين مصر والأردن أشار إلى أن الواردات الأردنية من مصر في العام الماضي بلغت 500 مليون دينار أردني أما الصادرات الأردنية إلى مصر فقد بلغت 84 مليون دينار أردني، مطالبا بضرورة توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين الجانبين.

وأشار إلى أن اجتماعات اللجنة العليا المشتركة تبنت توصيات الدورة السابعة عشرة للمجلس «والتي وصفها بالناجحة» كما اتخذت قرارات بشأنها حيث كان على رأسها إقامة اتحاد جمركي بين البلدين ليكون النواة الأولى لإقامة اتحاد جمركي عربي ويؤسس للسوق العربية المشتركة. وأشار سعادة المهندس حسين صبور ، الى أن الدورة السابقة شهدت شكوى بسبب احتكار بعض الشركات للنقل البحري بين الأردن ومصر والعراق (نويبع – العقبة)، حيث تم اقتراح إقامة خط ثان بين السويس والعقبة موضحا أنه قد تم بالفعل تسيير خط ملاحة بين السويس والعقبة كخطوة أولى ولكنه غير منتظم. وطالب بضرورة أن يكون هذا الخط ثابتا في المواعيد ومستمرا في الوقت ذاته.

تعزيز التعاون والتنسيق ما بين دول حوض البحر الأحمر (مصر، الأردن والمملكة العربية السعودية) فيما يتعلق بالناحية الاستثمارية والتجارية وتسهيل تنقل رؤوس الاموال والعمالة

وألقت عطوفة المهندسة مها علي أمين عام وزارة التجارة والصناعة والتموين كلمة معالي الوزير قائلة: إن هذا المجلس يعد من أنشط المجالس العربية ويعد فرصة لتعزيز عمق العلاقات بين البلدين والوصول بها إلى مستويات متميزة على كافة الأصعدة، وأشارت إلى أن الأردن ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة إلا أنه حرص على نهج الإصلاحات بشكل مكثف خلال العامين الماضيين تزامنت مع جملة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية التي من شأنها تعزيز بيئة الأعمال في المملكة. ومن جانبه تحدث سعادة السفير خالد ثروت امام الحضور مشيدا بالعلاقات الاستراتيجية المصرية الأردنية التي أصبحت نموذجا يحتذى به فى العلاقات العربية. واستعرض تطور هذه العلاقات .

وبعد الجلسة الافتتاحية، اسأنف مجلس الأعمال الأردني المصري بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال بحيث تم عقد ورشة عمل متخصصة حول قطاع الأسواق المالية والتمويل أدارها معالي السيد سامي قموه - وزير الصناعة والتجارة الأسبق، عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وتحدث فيها كل من عطوفة السيد مازن الوظائفي - عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والسيد حسن حسين - رئيس مجلس إدارة شركة الأولى - التعمير للتمويل العقاري، ورئيس لجنة البنوك والتمويل بجمعية رجال الأعمال المصريين ، والسيد محمود مصطفى شعبان - رئيس مجلس إدارة شركة الجذور لتداول الأوراق المالية، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، والسيد محمد بهجت البلبيسي - نقيب أصحاب شركات الخدمات المالية، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

وقد استعرض المتحدثون دور الاسواق المالية في تعزيز وتفعيل النشاط الاقتصادي والية عمل هذه الاسواق في كل من الأردن ومصر وكذلك دور شركات الوساطة المالية في هذا المجال .

تبعها ورشة عمل متخصصة حول قطاع الطاقة والطاقة المتجددة ادارها معالي السيد ثابت الطاهر - وزير الطاقة والثروة المعدنية الأسبق، ونائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وتحدث فيها كل من عطوفة المهندسة وجدان الربضي- عضو مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، ومعالي الدكتور إبراهيم بدران - مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا، حيث تناولت الجلسة واقع قطاع الطاقة في الأردن وفرص الاستثمار المتاحة والاطار القانوني والتشريعي الذي انجزته الحكومة الأردنية في مجال الطاقة المتجددة والحوافز المتوفرة لمشاريع الطاقة المتجددة في الأردن وافاق التطور المستقبلي .

ومن ثم قام وفداً يضم أعضاء المجلس المشترك بزيارة مدينة العقبة وعقد اجتماع بتاريخ 2014/12/18 في مقر هيئة مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية رحب خلاله معالي الدكتور هاني الملقي بالحضور وجرى البحث في سبل تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين بالإضافة الى تعزيز التعاون والتنسيق ما بين دول حوض البحر الأحمر (مصر، الأردن والمملكة العربية السعودية) فيما يتعلق بالناحية الاستثمارية والتجارية وتسهيل تنقل رؤوس الاموال والعمالة مابين دول حوض البحر الاحمر مع التركيز على توحيد الجهود والحد من المنافسة واعتبار المصلحة المشتركة وان الحركة البحرية المتنامية في قناة السويس تتطلب انشاء موانئ فرعية على البحر الأحمر وتعزيز التعاون ما بين العقبة وقناة السويس ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ما أسماه المثلث الذهبي للبحر الأحمر. ثم اطلع الوفد على الفرص والحوافز الاستثمارية وتطرق اللقاء الى مناقشة مشاريع مشتركة في منطقة حوض البحر الاحمر حيث اتفق مجلس الأعمال المصري الأردني المشترك على المباشرة بعمل دراسة اولية لمشروع صرح طبي على مستوى عالمي يخدم منطقة حوض البحر الاحمر ككل .

مجلس الأعمال الأردني المصري يعقد ورشة عمل متخصصة حول قطاع الأسواق المالية والتمويل

الطباع: يبلغ حجم الاستثمارات المصرية في المملكة 308 مليون دولار.

عربي بريميوم
arabi premium

مزايا تستحقها

"عربي بريميوم" هو برنامج صممناه لتستفيدوا من مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والمزايا التي تستحقونها.

- مسؤول علاقات خاص لخدمتكم
- خيارات قروض واسعة بأسعار مخفضة وإجراءات تفضيلية وميسرة
- بطاقة فيزا بلاك الائتمانية مع برنامج مكافآت العربي
- مجموعة واسعة من الحسابات المصرفية بأسعار تفضيلية
- تغطية مجانية لغاية 25,000 دينار أردني للتأمين على الحياة
- تواصل دائم مع حساباتكم

انضم إلى عالم "عربي بريميوم" اليوم لتلمس الفرق.

تطبق الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج.

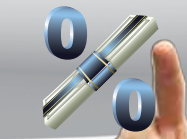

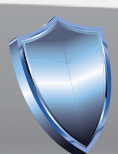

4600900
arabbank.jo/arabipremium

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تشارك بفاعلية في مؤتمر الشراكة العربي الهندي الرابع

شارك وفد من جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مؤتمر الشراكة العربي الهندي الذي عقد في نيودلهي خلال الفترة 26-2014/11/27، بتنظيم مشترك من اتحاد رجال الأعمال العرب جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية الهندية واتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية. وشارك في أعمال المؤتمر ما يقارب 100 عضو من الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية وخمس وزراء للصناعة والتجارة والاقتصاد من كل من الكويت والسعودية والسودان وفلسطين وسلطنة عمان، إضافة إلى 8 منظمات واتحادات عربية نوعية متخصصة وسفراء الدول العربية في نيودلهي.

وحضر السفير الأردني حسن الجوارنة وأركان السفارة في نيودلهي أعمال المؤتمر. كما شارك في الاجتماعات ما يقارب 120 رجل أعمال أعضاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية بحضور وزيرة التجارة والصناعة السيدة نيرمالا سيثارمان، ورئيسة الاتحاد الدكتورة جيوتسنا سوري.

وألقى الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين كلمة في الجلسة الافتتاحية استعرض فيها العلاقات العربية الهندية وآفاقها المستقبلية.

تأسست شركة الكربونات الأردنية عام 1979 على يدي المرحوم عبد الكريم حتاحت وهو يعتبر احد الصناعيين البارزين في ذلك الوقت وهي شركة خاصة موقعها في عمان .

تحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الأردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم بأعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها.

تمتلك الشركة مقالع خاصة وهي مزودة بالآليات والأجهزة الحديثة ، ويبلغ الإنتاج السنوي للمقالع (400,000) طن في حين يبلغ الاحتياطي الموجود (15) مليون طن .

تمكنت الشركة بسبب التوسعات ومتابعة التقنيات الحديثة من زيادة الانتاج من (10,000) طن عام 1980 الى (400,000) طن بالعام حاليا .

تقوم الشركة بتصدير 90% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية إضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب إفريقيا وبعض الشحنات الى أوروبا .

دور البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي

لقد كرّس البنك المركزي خلال السنوات القليلة الماضية جهوده لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي، وحرص على إتباع سياسة نقدية تتسم بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية مكنته من تحقيق أهدافه المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي. فقد حرصنا على اتخاذ ما يلزم من قرارات بشكل متدرج ووفقا للتشخيص الدقيق لكل مرحلة وبما يحقق أهداف البنك المركزي المرسومة بثقة عالية. فإذا ما عدنا للوراء قليلا نجد ان الاقتصاد الأردني قد واجه العديد من التحديات والضغوطات فاقت قدرته على استيعابها نتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية والمحلية، وقد كان أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية وتكرار انقطاع واردات الغاز المصري وما نجم عنها من ارتفاع في فاتورة مستوردات الطاقة, هذا إلى جانب تحمل أعباء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، والعجز الكبير في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

ولمواجهة تلك التحديات؛ تم تبني برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قائم على إجراء إصلاحات هيكلية شاملة ومعالجة الاختلالات التي لحقت بالمالية العامة للحكومة والوضع الخارجي، ولعل ابرز هذه الإصلاحات كانت تخفيض فاتورة الدعم من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وتوجيه الدعم نحو مستحقيه، وتبني إستراتيجية شاملة للطاقة تهدف إلى تخليص شركة الكهرباء الوطنية من خسائرها وتنويع مصادر الطاقة وزيادة كفاءتها. كذلك تم ترشيد الإنفاق العام الذي شهد توسعاً خلال السنوات الماضية مع مراعاة تنمية الإيرادات الحكومية بتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.

بالإضافة إلى ما تقدم، اتخذ البنك المركزي إلى جانب تحديث إطار السياسة النقدية قراراً بتخفيض أسعار الفائدة على الأدوات الأخرى للسياسة النقدية والذي جاء مرتكزاً على التطورات الإيجابية والمستمرة التي شهدها الاقتصاد الوطني من تسجيل لمستويات مريحة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتوقع استمرار تراجع العجز في الحساب الجاري واستمرار تراجع معدلات التضخم، بهدف خلق بيئة ملائمة لحفز النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار.

أما فيما يخص سياستنا المصرفية، فما زالت منعة جهازنا المصرفي أولوية قصوى لنا ونعمل جاهدين على تعزيزها، فجهازنا المصرفي اليوم متطور وقادر على المنافسة محليا وخارجيا ويعمل وفقا لأحدث المعايير والممارسات الدولية، فضلا عن تمتعه بالمتانة والقوة المالية مقارنة بالمؤسسات المصرفية العربية والإقليمية، وفقاً لما تظهره العديد من مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي وخاصة ما تعلق منها بنسب السيولة والربحية وملاءة رأس المال.

فقد جاء أداء مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني خلال عام 2014 جيدا وذلك مقارنة بالوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ معدل النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي خلال العام المنصرم حوالي (4.9%) لتصل إلى (44.4) مليار دينار، ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة (5%) ليصل رصيدها الى (19.2) مليار دينار، كما تراجعت التسهيلات غير العاملة لتشكل حوالي (6.2%) من إجمالي التسهيلات مقارنة مع (7.0%) في عام 2013. كما شهدت ودائع العملاء نموا بنحو (9.7%) لتصل إلى (30.3) مليار دينار .

وبخصوص مؤشرات الربحية فتشير الأرقام الأولية إلى تحقيق البنوك أرباحاً إجمالية بلغت حوالي (500) مليون دينار. فيما أظهرت مؤشرات الملاءة المالية الأولية أن نسب كفاية رأس المال لازالت مريحة حيث بلغ متوسطها لكل البنوك حوالي (18%) وهي أعلى من النسب المفروضة من قبل البنك المركزي (12%) ولجنة بازل (8%).

أما في مجال التعليمات الرقابية، فقد جاء إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك لتمثل نقلة نوعية ومنسجمة مع المبادئ التي صدرت عن كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) بهدف معالجة الثغرات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية في حوكمة المؤسسات المالية، وبما يضمن تحديد الأهداف المؤسسية للبنوك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل امن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب مصالح الآخرين. كما تم إصدار تعليمات العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء وتعميمها على كافة البنوك بهدف رفع مستوى الإفصاح في تعاملات البنوك مع كافة العملاء وخاصة صغار المتعاملين، ورفع كفاءة العمل المصرفي الأردني.

وعلى صعيد دور البنك المركزي في تعزيز دوره في دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية بهدف حفز النمو الاقتصادي، أولى البنك المركزي أهمية خاصة لعدد من الأنشطة الاقتصادية، حيث وفر برامج تمويل موجهة للصناعة المحلية والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة ولآجال تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء، تبلغ خمس سنوات لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة وعشر سنوات لقطاع الطاقة المتجددة وبسقف يصل إلى (5%) من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل. وقد بلغ رصيد حجم التمويل من خلال هذه البرامج نحو 105 مليون دينار حتى تاريخه. علماً بأن المبلغ المتاح في إطار هذه البرامج يقدر بنحو 970 مليون دينار.

كما سعى البنك المركزي لتوفير خطوط ائتمان من جهات دولية وإقليمية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في المملكة بلغ مجموعها نحو 390 مليون دولار. ومن المؤمل أن تشهد أنشطة هذه المؤسسات نمواً ملحوظاً في ضوء عزم البنك المركزي تنظيم ومراقبة أعمال هذه المؤسسات اعتبارا من مطلع حزيران من هذا العام، إذ قام البنك بإعداد نظام للرقابة والإشراف على شركات التمويل متناهية الصغر والذي تم إقراره في أواخر عام 2014 من قبل مجلس الوزراء بهدف تعزيز دورها في تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لها دور حيوي في محاربة مشكلتي الفقر والبطالة وتعزيز العمق المالي والنمو الاقتصادي. كما ستلعب البرامج الجديدة (للشركة الأردنية لضمان القروض) وتأسيس شركة المعلومات الائتمانية دورا مهما في تسريع قرارات منح الائتمان وتحسين فرص الحصول على القروض للقطاعات الإنتاجية، وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقليل مخاطر الائتمان.

هذا وسيستمر البنك المركزي بدراسة إصدار تعليمات تحاكي التطورات الحالية والمستقبلية في النشاط المالي والمصرفي بما فيها ما يتعلق بمقررات بازل III والتعديلات على تعليمات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها، بهدف تعزيز منعة وسلامة مؤسسات الجهاز المصرفي. كما سيستمر في متابعته الحثيثة لكافة التطورات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية لتقديم كل ما بوسعه في تجاوز التحديات والمخاطر المحتملة، وتعزيز متانة ومنعة الجهاز المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات.

منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

خمسة عشر عاما من الانجاز في عهد

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

حفظه الله ورعاه

أنشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كمنطقة اقتصادية خاصة لتشكل نقطة الانطلاق نحو خلق مركز إقليمي متطور في موقع استراتيجي من الشرق الأوسط يكون حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الأنشطة والتي تشمل السياحة والخدمات الترفيهية والخدمات المهنية والنقل متعدد الوسائط والصناعات ذات القيمة المضافة وهي بذلك توفر فرصا استثمارية على مستوى عالمي في هذا الموقع المنافس والذي يتميز بمستوى معيشي متقدم.

وشرعت الحكومة الأردنية بتنفيذ خطة طموحة لوضع الأردن على خارطة الاقتصاد العالمي، ويأتي إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من بين المبادرات الرئيسية ضمن هذه الاستراتيجية لتكون منطقة تنموية استثمارية متعددة الأنشطة الاقتصادية تتميز بكونها منطقة اقتصادية خاصة معفاة من الرسوم الجمركية ومعظم الضرائب. كما تم تصميم بيئة استثمارية مبسطة من خلال تطبيق أنظمة إدارية عالية الفعالية والتعامل من خلال نافذة استثمارية واحدة وذلك بهدف جذب الاستثمارات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في جميع الجوانب المتعلقة بإدارة هذه المنطقة وتنميتها.

ما هو ظاهر وبشكل جلي ان العقبة اليوم هي غير العقبة بالامس والعقبة عام 2015 هي ليست ذاتها العقبة عام 2001 وان ما تحقق وما تم انجازه على كل المستويات يفوق كثيرا ما كان مخطط له حسب الخطة الاستراتيجية الشمولية للمنطقة (المخطط الشمولي 2001 – 2020).

ان ما عزز من نجاح المنطقة اسباب عدة لعل اهمها ما تتمتع بها المملكة من الامن والامان والاستقرار في البيئة التشريعية والارتكاز على نهج اللامركزية الذي اتاح سرعة اتخاذ القرار بعيدا عن تعقيدات الروتين التي تحكم احيانا عمل الاجهزة الحكومية.

حيث تظهر كافة المؤشرات إلى أن السنوات الاربعة عشر الماضية من عمر المنطقة الخاصة شكلت مرحلة صعود وتنامي لأهميتها كواحدة من ابرز المناطق الاقتصادية ذات الميزات والحوافز الاستثمارية والاقتصادية الجاذبة ليس في المنطقة العربية فقط ولكن على المستوى العالمي حيث نجحت العقبة باستقطاب مستثمرون من جنسيات وقطاعات عدة. بالإضافة الى عدد من الاستثمارات القائمة عملت على توسيع حجم استثماراتها بشكل كبير بالإضافة الى تطور العقبة بمثلثها السياحي الذهبي (العقبة، البتراء ووادي رم) كواجهة سياحية عالمية ومنتج سياحي مميز استقطبت سياحا من عدة دول وجنسيات. حيث حققت منطقة وادي رم موقعا مهما على صعيد السياحة التراثية العالمية بعد اختيارها كمحمية تراث طبيعي عالمي الامر الي سيضاعف من حركة السياحة الخارجية اليها ويعزز من موقعها التنافسي التراثي ليس على مستوى الاقليم ولكن على المستوى الدولي بشكل عام وهو ما يعود بالنفع والخير على المجتمع المحلي في تلك المنطقة وينوع من مفردات المنتج السياحي المتمثل بالمثلث الذهبي السياحي العقبة رم البتراء.

واولت السلطة قطاعات التربية والتعليم والصحة اهتماما خاصا عبر برامج داعمة اهمها توفير 628 بعثة دراسية ومنحة لابناء المجتمع المحلي في مدينة العقبة بشكل سنوي لمساندتهم على اكمال تحصيلهم العلمي العالي في الجامعات الاردنية الرسمية وكذلك تبني انشاء وتطوير العديد من المدارس الحكومية في المحافظة ودعم المعلمين في العقبة بالعديد من الامتيازات التي توفر لهم حياة كريمة مناسبة سواء على صعيد توفير الاسكانات المناسبة او الايفاد في الدورات الدريبية المختلفة وفي مجال الصحة سعت السلطة عبر سنوات الى انشاء العديد من المراكز الصحية وتوفير بعض التجهيزات الطبية للمراكز الصحية المنتشرة في ارجاء المحافظة.

بالإضافة الى ذلك عملت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على تطوير منظومة النقل لتعزيز مكانة العقبة كواجهة لوجستية للمنطقة ودول الجوار حيث عملت على تطوير ميناء حاويات العقبة الذي يشكل بوابة لوجستية مهمة للاقتصاد الوطني اضافة الى ان تعزيز عمل الميناء ورفع تنافسيته يساهم بشكل فعال

في وضع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على خريطة الاقتصادات العالمية وعلى مختلف الأصعدة.

وخضع الميناء بعد اناطة تطويره وادارته بشركة اي بي ميللر العالمية وبعد انشاء شركة ميناء حاويات العقبة التي تمتلكها الشركة وشركة تطوير العقبة الى العديد من عمليات التطوير ورفع الجاهزية ورفع قدرات المناولة بالإضافة الى القدرة الاستيعابية كجزء من خطة تطويرية شاملة كلفتها 235 مليون دولار، الامر الذي ادى الى مضاعفة نسبة النمو ورفع القدرة التنافسية لميناء الحاويات بين موانئ المنطقة في دول الجوار ومع العلم ان ميناء حاويات العقبة يشغل بما نسبته 99% سواعد وعقول أردنية.

وعملت السلطة ومن خلال شركة تطوير العقبة الذراع التطويري للمنطقة على البدء الفعلي بإنشاء منظومة الموانئ الجديدة التي تبلغ كلفة انشائها حوالي 800 مليون دينار واشتملت هذه المنظومة على ميناء الغاز النفطي المسال وميناء النفط ومرفأ الخدمات البحرية الخاصة بموانئ الطاقة اضافة الى ميناء العقبة الجديد الذي سيكون بديلا عن الميناء الرئيس الحالي الذي سيخضع للتطوير العقاري من قبل شركة المعبر ومن خلال مشروع مرسى زايد.

وتستهدف منظومة الموانيء الجديدة والمتخصصة توفير الأرصفة المتخصصة والمعدة لاستقبال السفن بمختلف الاحجام والحمولات والأجهزة والمعدات الخاصة بمناولة البضائع والسلع والمواد المختلفة بكفاءة ذات سوية عالية تتناسب وطبيعة هذه المواد وتوفيرمنشآت وساحات للتخزين وساحات لتنظيم حركة الشاحنات مرتبطة بنظام نقل متعدد الوسائط مع التقييدبمعايير الأمن والسلامة العامة والمعايير البيئية العالمية بما يتناسب مع القوانين والأنظمة والتعليمات الدولية والمحلية وتلبية احتياجات المملكة والدول المجاورة لكافة البضائع وتعزيز قدرة المملكة التنافسية في مجال النقل البحري على المستوى الاقليمي والدولي.

وفي مجال النقل والشحن الجوي ولرفع تنافسية وكفاءة مطار الملك الحسين الدولي في العقبة تم انشاء شركة العقبة للمطارات كخطوة لتحويل المطار نحو الأنشطة التجارية، لتزويد العقبة بمطار متطور ذو مستوى عال مجهزاً تجهيزاً كاملاً ليكون قادرا على خدمة مدينة العقبة وخططها المستقبلية الطموحة وعلى ضوء ذلك تم اعتماد المخطط الشمولي لتطوير مطار الملك حسين الدولي المعد من قبل مطارات شانغي الدولية وذلك بهدف تطوير المطار بشكل مستدام واقتصادي بما يعزز الجهود المبذولة للارتقاء بقدرته على استيعاب الطلب المتزايد على خدماته المتعددة.

إن واقع العقبة اليوم يشير الى انها إحدى إبداعات الدولة الأردنية الحديثة وهي نموذج اقتصادي رائد والمثال في التجدد والحداثة والأهم من ذلك هي الدليل على قدرة الأردنيين وإمكانيات هذا الوطن التي ان اديرت بشكل فعال ستؤدي بالضرورة الى تغيير الحال الاقتصادي نحو الافضل ومن شأنها ايضا توفير الحياة الكريمة للمواطن الاردني في ظل قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه الحريص دائما على تلمس احتياجات المواطن وتطوير حياتهم ورفع قدرة الوطن على مواجهة التحديات التي ما فتأت تطل بين حين وآخر بفعل ما يمر به الاقليم والمنطقة من تغييرات دراماتيكية فرضتها عوامل عدة.

انجازات منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالأرقام:

- تضاعف عدد سكان منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من 71,000 نسمه عام 2001 الى 140,000 نسمة في العام 2014.
- استقطبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة استثمارات ملتزمة بقيمة 20 مليار دولار بحلول العام 2014 مقارنة مع 8 مليار دولار حسب ما كان مخطط له للعام 2020 (تجاوزت الانجازات هدف المخطط الشمولي بأكثر من 300% في فترة قصيرة).
- خلال الفترة ما بين 2001 الى 2014 تقلص عدد العمالة الاجنبية من 25,000 عامل الى 9,500 عامل في 2014.
- تضاعف عدد الفنادق والمنشآت السياحية في المنطقة من 35 منشئة بأجمالي 2153 غرفة فندقية في العام 2005 الى 54 منشئة بأجمالي 5819 غرفة فندقية في العام ٢٠١٤ والتي من المتوقع ان تصل الى 68 منشئة بأجمالي 10,821 غرفة بنهاية العام 2016.
- استقبل مطار الملك حسين الدولي 154,000 مسافر في العام 2014 مقارنة مع 124,661 مسافر في العام 2005.
- استقبلت منطقة العقبة 543,000 سائح في عام 2014 مقارنة مع 421,000 سائح للعام 2005.

السنوات الاربعة عشر العشر الماضية من عمر المنطقة الخاصة شكلت مرحلة صعود وتنامي لأهميتها كواحدة من ابرز المناطق الاقتصادية

العقبة هي إحدى إبداعات الدولة الأردنية الحديثة وهي نموذج اقتصادي رائد والمثال في التجدد والحداثة

HONDA
The Power of Dreams

اختبر هوندا الجديدة..
استمتع بخدمات الوكيل الجديد في الأردن

جودة وصلابة هوندا – ذات السمعة الشهيرة كسيارة يُعتمد عليها – متوفرة الآن في متناولك لتختبرها مع طهبوب للسيارات، الوكيل الجديد لهوندا في الأردن. تفضل بزيارتنا اليوم وتمتّع بخدماتنا ذات المستوى العالمي التي نقدمها في منشآتنا الجديدة المزوّدة بأفضل الخبرات وأحدث التقنيات لترضي جميع احتياجاتك لكل ما يتعلق بسيارتك.

تفضل بزيارة معرضنا في شارع مكة اليوم.
استمتع بالتجربة الجديدة.

طهبوب للسيارات tahboub automotive

58 684 08 www.honda.jo
Honda Jordan HONDA.JO HondaTahboub

HONDA

مجموعة طهبوب

تحتفي بإفتتاح معرض هوندا الجديد

بصفتها الموزع المعتمد لمركبات هوندا في الأردن، احتفلت الشركة الأردنية العالمية لتجارة السيارات (طهبوب للسيارات)، إحدى شركات مجموعة طهبوب، مؤخراً بالافتتاح الرسمي لمعرض هوندا الجديد والحديث في شارع مكة، يوم الاثنين 30 آذار. وتمثل الافتتاح بحفل استقبال أقيم في رحاب المعرض، استمتع المدعوون خلاله بالتعرف على وكالة هوندا في المملكة، وبإلقاء نظرة عن كثب على الطرازين الحديثين من كل من هوندا أكورد وهوندا (سي آر- في) 2015.

وحضر حفل الافتتاح جمع من ممثلي وسائل الصحافة والإعلام المحليين وكبار الشخصيات، الذين تجولوا في أرجاء المعرض الذي يمتدّ على مساحة 1,500 متر مربع، وسط أجواء ممتعة عززتها الموسيقى الحيّة. كما استمتع الحاضرون بإزاحة الستار عن هوندا أكورد 2015، التي تتمتع بمقصورة داخلية فخمة وعصرية تتوافق مع تصميمها الخارجي الانسيابي والرياضي، وبمواصفات أمان استثنائية وباقة من الميزات التقنية المتطورة. في حين تأتي سيارة هوندا (سي آر- في) 2015 معززة بمحرك DOHC i-VTEC الجديد الذي يتكون من 4 أسطوانات ويعمل بنظام الحقن المباشر، مع ناقل حركة بتغيير متواصل CVT ومقصورة داخلية فاخرة، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من الميزات القياسية الجديدة، التي تعزز من مكانتها كمركبة رياضية متعددة الاستخدامات أكثر كفاءة وعملية وذات حضور واثق.

وبهذه المناسبة، صرح عضو مجلس إدارة شركة طهبوب للسيارات، نصري طهبوب، بقوله: (نحن نتشرف بالاحتفال بالافتتاح الرسمي لمعرض هوندا الجديد، إذ لا شكّ في أنه خطوة تعكس التزامنا الراسخ بالشراكة المثمرة التي أسسناها مع شركة هوندا موتور. إن فريق عملنا يتطلع قُدُماً لتقديم خدمة استثنائية للعملاء في السوق المحلية، ومنحهم فرصة تجربة متعة شراء وامتلاك سيارات هوندا على عدة أصعدة).

وتقدم وكالة هوندا الجديدة في الأردن باقة كاملة من خدمات البيع وخدمات ما بعد البيع وقطع الغيار الأصلية، وذلك من خلال معارضها الجديدة في شارع مكة، بالإضافة إلى مركز الخدمة وقطع الغيار في المنطقة الصناعية في البيادر، والذي تبلغ مساحته 6,000 متر مربع.

وبالتزام راسخ بابتكار منتجات تتجاوز توقعات العملاء، تعكف شركة هوندا موتور على تطوير منتجات عالية الجودة وبسعر معتدل، وذلك بما يرضي عملاءها المحليين وفي كل أنحاء العالم.

لمزيد من المعومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.honda.jo.

HONDA

إنجازات هيئة الأوراق المالية الهادفة لتطوير سوق رأس المال الأردني

عملت هيئة الأوراق المالية على تنفيذ العديد من الاجراءات والقيام بمراجعة شاملة للأطر التشريعية والتنظيمية ضمن خطة استراتيجية تهدف إلى تطوير سوق رأس المال الوطني ورفع درجة تنافسيته وفق أحدث المعايير الدولية بما يعزز حماية المستثمرين فيه ويحد من المخاطر ويحقق العدالة والكفاءة والشفافية من خلال تطوير الخدمات المالية المقدمة وإجراءات ادارة المخاطر وتنويع الأدات الاستثمارية فيه وإجراء تقييم لمدى تطبيق مؤسسات سوق رأس المال الوطني للمعايير الدولية وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء نتائج هذا التقييم.

ومن أهم ما قامت به في هذا المجال ما يلي:

أولا) التطورات التنظيمية والتشريعية، حيث عكفت على اعداد مشروع التعديل على قانون الأوراق المالية، والذي يهدف الى تعزيز دور الهيئة الرقابي والى تشجيع إنشاء صناديق الإستثمار المشترك من خلال اعادة النمط التعاقدي للصندوق ووضع السند القانوني بما يمكن من إنشاء صناديق استثمار بأشكال جديدة مثل صناديق مؤشرات التداول واستحداث أدوات استثمارية جديدة في السوق، كما تم تعزيز الاطار القانوني بما يحفظ حقوق الوسيط الذي يمول على الهامش بحيث يكون له أحقية وأولوية باستيفاء حقوقه في حال وفاة العميل أو تصفيته أو الحجز عليه. وتم أيضا وضع السند القانوني في المشروع بما يمكن الهيئة من تحويل قواعد حوكمة الشركات الاسترشادية إلى قواعد ملزمة. إضافة إلى إصدار وتعديل عدد من التشريعات المنظمة لسوق رأس المال وبما يتناسب مع مستجدات السوق بما في ذلك تعليمات نظام مركزية المخاطر، وتعليمات تعامل تداولات أعضاء مجالس إدارة شركات الوساطة المالية وذوي العلاقة بهم، وتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال العملاء، وتعليمات التمويل على الهامش، وتعليمات شراء الشركات لأسهمها، وتعليمات التعامل النقدي، واعتماد أسس الإجراءات التي تتخذ بحق الشركات المدرجة في السوق التي تبلغ خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأسمالها، وتعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية وقيدهم في السجل الخاص بذلك، كما تم البدء بتطبيق المرحلة الأولى من نظام الإفصاح الإلكتروني الذي يمكن الشركات المدرجة من تزويد الهيئة بالمعلومات الهامة إلكترونيا ويمكن المستثمرين من الإطلاع على هذه المعلومات حال الإفصاح عنها على النظام.

وأصدرت الهيئة التشريعات المنظمة لصكوك التمويل الاسلامي لتنظيم التعامل بهذه الأداة الهامة تمهيدا للبدء في التعامل بها وهي نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي ونظام الشركة ذات الغرض الخاص وتعليمات إصدار الصكوك وتعليمات نشرة إصدار الصكوك وتعليمات تسجيل وإيداع الصكوك وتسويتها وتعليمات تداول الصكوك وتعليمات هيئة مالكي الصكوك وأسس وشروط اعتماد مستشار شرعي أو لجنة شرعية. حيث تم اطلاق هذه التشريعات في شهر تموز من العام الماضي برعاية دولة رئيس الوزراء، وأصبحت مؤسسات سوق رأس المال جاهزة لاستقبال طلبات اصدار الصكوك سواء من القصاع العام أو الخاص، حيث تم تسجيل اولى هذه الطلبات لدى الهيئة من قبل احدى الشركات المساهمة العامة. كماأن الهيئة عضو في اللجنتين الحكوميتين اللتين تم تشكيلهما وهما اللجنة التوجيهية العليا واللجنة الفنية بهدف إصدار صكوك تمويل اسلامية خلال العام 2015. وقد تم عقد ورشات تثقيفية لمدراء الإصدار في البنوك والمؤسسات ذات العلاقة لتعريفهم بهذه الأداة وبالتشريعات التي تنظمها.

ومن المؤمل أن تساهم الصكوك في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية واستقطاب الاستثمارات في السوق وزيادة عمقه واتساعه وتنوع أدواته، نظرا لدورهافي حشد المدخرات واستخدامها في تمويل المشروعات الخاصة والحكومية العامة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الهيئة تعتمد سياسة عامة ونهجا تشاركيا قبل إقرارها لأي تشريع منظم لأي من فعاليات السوق، حيث يتم نشر مشروع التشريع على موقع الهيئة الإلكتروني ويتم دعوة كافة الأطراف ذات العلاقة إلى تقديم ملاحظاتها واقتراحاتها التي تتم مناقشتها معهم ويتم أخذها بعين الاعتبار قبل إقرار التشريع.

وتستند التشريعات التي تقرها الهيئة إلى ظروف السوق ومقتضيات وحاجات المرحلة وأفضل الممارسات والمعايير الدولية، في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق الإقليمية التي تسعى أن تكون تشريعاتها مستندة الى هذه الممارسات والمعايير الدولية لاستقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها خاصة أن تصنيف الأسواق من قبل المؤسسات الدولية يستند إلى مدى تطبيق هذه المعايير والممارسات.

ثانيا) التطورات التقنية والالكترونية:

1. مشروع أنظمة دائرة الترخيص والتفتيش.
2. مشروع نظام تتبع المعاملات وسير الإجراءات الالكتروني
3. مشروع الإفصاح الالكتروني

ثالثا) التعاون العربي والدولي

تمت المشاركة في لقاءات واجتماعات عدد من المؤسسات العربية والدولية المتخصصة في سوق رأس المال، كما وقعت هيئة الأوراق المالية مذكرة تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف تعزيز تطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان من خلال إيجاد آليات ووسائل تهدف لمتابعة وتقييم مدى التزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة وتوفير معلومات ذات مصداقية للمستثمرين والجهات الرقابية ذات العلاقة مثل مقدمي الاستشارات والخدمات المالية عن مدى تطبيق هذه القواعد مقارنة بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومساعدة إدارات الشركات على تحديد مواطن الضعف لديها في مجال تطبيق قواعد الحوكمة.

كما وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع هيئة قطر للأسواق المالية خلال المؤتمر الدولي السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في البرازيل، وذلك بهدف إيجاد إطار عملي للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بما يساهم في حماية المستثمرين وتطوير سوقي رأس المال في البلدين.

أداء سوق الأوراق المالية

إن هناك العديد من العوامل التي أدت الى تراجع سوق الأوراق المالية وهي بشكل رئيسي يمكن تصنيفها بأنها تقع خارج سيطرة الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال التي تضطلع بمهام تنظيمية ورقابية وتطويرية، ومنها ما يقع ضمن مرجعية القطاع المالي ككل حيث يتشارك في معالجتها الى جانب الهيئة مؤسسات اخرى كالبنك المركزي ووزاره الصناعة والتجاره ووزارة المالية ودائرة مراقبة الشركات وغيرها من الجهات ذات العلاقة، فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وما تبعها من تراجع السيولة والتسهيلات الائتمانية الموجهة للإستثمار في الأوراق المالية والتوجه نحو التفضيل النقدي والاستثمارات الأقل خطورة ومن ثم التداعيات السلبية لآثار وتداعيات الربيع العربي واستمرار الأزمات والأوضاع الامنية في المنطقة، وما لحق ذلك من ضغوطات على الاقتصاد الوطني كان لها أثر سلبي على اداء بورصة عمان كون البورصة مرآة تعكس الأوضاع الاقتصادية وأداء الشركات كما تمت الإشارة إليه. وتختلف معظم هذه العوامل والتداعيات وبشكل واضح عن تلك التي تؤثر أو أثرت على معظم الأسواق العربية وخاصة الخليجية منها التي تشهد اقتصاداتها مؤشرات إيجابية وفوائض مالية كبيرة وهي بعيدة عن مناطق التوتر التي تحيط بالأردن.

وقد سعت الحكومة الى مواجهة هذه الآثار والتداعيات على الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي جاد يهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي بما في ذلك استقرار سوق راس المال. وقد أثبتت الأحداث قدرة الأردن دوما بقيادة جلالة الملك والاقتصاد الأردني على الصمود ومواجهة الظروف الصعبة.

ومع نجاح هذا البرنامج وعودة المالية العامة للتوازن وجهود الحكومة في تحقيق مؤشرات ايجابية مؤخرا بشهادة المؤسسات الدولية المعنية إضافة الى التحسن في نتائج أداء الشركات المدرجة، وكون السوق مرآة تعكس الوضع الاقتصادي وأداء الشركات كما تمت الاشارة اليه فمن المؤمل ان يعود السوق تدريجيا إلى تحقيق مؤشرات أداء ايجابية.

اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك

تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين، افتتحت بتاريخ 2015/2/23 في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك بين الجمعية واتحاد غرف التجارة الثنائية الرومانية برئاسة معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية وسعادة السيد ناستي فلاديو رئيس اتحاد الغرف الروماني، وبحضور سعادة السيد بوغدان كلاوديو فيليب سفير رومانيا لدى المملكة .

وافتتحت الاجتماعات بكلمة ترحيبية لمعالي السيد حمدي الطباع استعرض فيها العلاقات الثنائية بين الأردن ورومانيا وتطور هذه العلاقات في ضوء تأسيس مجلس الأعمال المشترك الذي تم عام 2013 في بوخارست اثناء زيارة وفد رجال الأعمال الأردنيين الى رومانيا بدعوة من اتحاد غرف التجارة الثنائية الرومانية ويتزامن عقد هذه الدورة من الاجتماعات مع الاحتفال بمرور 50 عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الصديقين، كما بين الطباع في كلمته مجالات التعاون القائمة في القطاعات الواعدة مثل الطاقة والطاقة المتجددة والسياحة وقطاع الخدمات مثل التعليم العالي والرعاية الصحية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، ودعا رجال الأعمال الرومانيين الى استغلال المزايا والإعفاءات التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن وتفتح الاسواق العربية والعالمية امام منتجاته، كما اشار الى ان مناخ الاستثمار في الأردن وموقعه الجغرافي يؤهلانه ليكون نقطة انطلاق الى الاسواق المحيطة مثلما تشكل رومانيا بوابة للأردن الى أسواق أوروبا الشرقية.

ومندوبة عن معالي وزير الصناعة خاطبت عطوفة أمين عام الوزارة المهندسة مها علي المشاركين بكلمة بينت فيها افاق العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورومانيا وسبل تطويرها خاصة في مجال التبادل التجاري والاستثمار وأشارت الى ان اتفاقيات التجارة الحرة تفتح للأردن أسواق مليار نسمة في الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية وكندا وتركيا وسنغافورة .

كما تحدث كل من السيد ناستي فلاديو رئيس الوفد الروماني وأشاد بجهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورومانيا وأهمية عقد اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال خاصة في ضوء زيارة العمل الناجحة التي تمت الى بوخارست العام الماضي، وأثمرت عن تأسيس مجلس الأعمال المشترك وأشار الى فرص وامكانيات التعاون القائمة خاصة في مجال قطاعات التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات الصحة والرعاية الصحية والطاقة حيث بين ان رومانيا تتميز بالخبرات في هذه القطاعات كما ان رومانيا تشكل بوابة عبور للأردن الى اسواق الاتحاد الأوروبي كما اشاد سعادة السفير السيد بوغدان فيليب بالعلاقات الأردنية الرومانية المتميزة على مستوى قيادتي البلدين وان رومانيا ستحتفل قريبا بمرور خمسون عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأعرب عن تطلعه لمزيد من التعاون والتفاعل بين القطاع الخاص في البلدين لتعزيز التبادل التجاري الذي هو دون مستوى الطموحات في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة مما اثر على عملية التبادل التجاري ولكن أشار إلى أن الطرفين الأردني والروماني عليهم السعي لتجاوز عقبات ظروف الدول المحيطة والتعاون ثنائيا ولطرف ثالث مثل دول الخليج وشمال افريقيا وأكد على تميز البلدين في توفر القدرات البشرية المتعلمة والمدربة. وشارك في اللقاء ايضا عطوفة الدكتور منتصر العقلة رئيس هيئة الاستثمار وتحدث للحضور عن التطور الحاصل في الأردن على مستوى بيئة الاستثمار وإقرار قانون جديد لتشجيع الاستثمار وإنشاء هيئة الاستثمار التي تضم كافة الجهات المعنية بالعملية الاستثمارية ووجود النافذة الاستثمارية كمرجع موحد للمستثمر، وبين ان الأردن ماضي بخطوات حثيثة على طريق الاصلاح الاقتصادي وتطوير وتحديث التشريعات الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات وأشاد بهذا الصدد بالاستثمارات الفرنسية الناجحة في الأردن وان اتفاقية الشراكة الأردنية الاوروبية لم تحقق للأردن الاهداف المرجوة بتعزيز وجود الصادرات الأردنية في الاسواق الاوروبية وجذب الاستثمارات الاوروبية الى الأردن باستثناء وجود استثمارات فرنسية ناجحة ممثلة بشركة فرانس تليكوم ولافارج وبين ان الأردن لم يستفد من مزايا اتفاقية الشراكة كما يجب وان القطاع الخاص الأردني يتطلع للاستفادة من الخبرات الرومانية في هذا المجال كون رومانيا عضو فاعل في الاتحاد الاوروبي وبإمكان رجال الأعمال الرومانيين مد

جسور التعاون مع نظرائهم في الأردن وأوروبا، وقال أن وضع عدم الاستقرار الذي تشهده العراق وسوريا لن يستمر وسوف ينتهي بإذن الله تعالى ليعود السلام والاستقرار يعمان المنطقة وبالتالي استخدام الأردن كبوابة لعبور أسواق المنطقة. ثم تحدث سعادة السيد عيسى مراد رئيس غرفة تجارة عمان عن العلاقات الثنائية بين الأردن ورومانيا وركز على ان الأردن لم يستفيد بالشكل المطلوب من اتفاقية الشراكة الاوروبية.

هذا وحضر الاجتماع معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الادارة السادة عبد الحليم عابدين ويسري طهبوب وحسام الدين الهدهد اضافة الى عدد من رجال الأعمال أعضاء الجمعية ومن الجانب الروماني شارك في الوفد رؤساء عدد من غرف التجارة الرومانية.

وتضمن برنامج الاجتماعات عرضا عن مناخ وفرص الاستثمار قدمه السيد احمد الزعبي مدير الدراسات والابحاث في هيئة الاستثمار كما قدم السيد بيتر مرجي مدير دائرة التسويق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة عرضا عن مزايا وفرص الاستثمار في منطقة العقبة. وتلا ذلك لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الرومان.

وفي اليوم الثاني للاجتماعات زار الوفد الروماني مدينة الموقر الصناعية للإطلاع على واقع القطاع الصناعي في الأردن وفرص الاستثمار المتاحة والتي التقى خلالها رئيس مجلس الإدارة عطوفة الدكتور علي المدادحة وعدد من مدراء الشركة.

المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية تمنح البنك الإسلامي الأردني درع التميز الذهبي على مستوى المنطقة العربية

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية لعام 2015، في دورتها السابعة لقطاع المصارف والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، حيث تم تسليم البنك الإسلامي الأردني درع التميز الذهبي وشهادة التقدير والتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وجاء اختيار البنك الإسلامي الأردني تقديراً لدوره المميز في مجال المسؤولية الاجتماعية ومساهمته الفاعلة في خدمة المجتمع جنباً إلى دوره الريادي في مجال المصرفية الإسلامية. وقد عبر الأستاذ بيار مكرزل رئيس المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية عن اعتزازه بالمؤسسات المكرمة التي قدمت المثال والقدوة في خدمة مجتمعاتها وتحملها لمسؤولياتها الاجتماعية وقيامها بدور فاعل في المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع.

من جهته اكد الدكتور محمد عيسى العدوان سفير شؤون التعاون العربي في المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ان تسليط الضوء على المؤسسات التي تتميز بدورها الاجتماعي وتحقق انجازات تنعكس على التنمية والاقتصاد على مستوى منطقتها والعالم تستحقالتكريم والتقدير ليحذو غيرها من مؤسسات الوطن العربي للقيام بدورهم تجاه مجتمعاتهم.

وبهذه المناسبة قال الاستاذ موسى شحادة مدير عام البنك الإسلامي الأردنيإننا بكل اعتزاز نثمن للمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية اختيارها مصرفنا ليحظى بهذا التكريم المميز ويقطف ثمار نجاحاته لاكثر من خمسة وثلاثين عاماً في خدمة المجتمع والمساهمة في تنمية وتطور الاقتصاد الوطني مستمداً ذلك من رسالة البنك وتأدية دوره الاقتصادي والاجتماعي معاً والنهوض بالمجتمع وتنميته.

وقد تسلم مندوباً عن البنك الإسلامي الأردني درع التميز الذهبي وشهادة التقدير والتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية السيد احمد عبد الكريم مدير العلاقات العامة في البنك الإسلامي الأردني وذلك ضمن احتفالية المنظمة لتكريم المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية والتي عقدت في دبي بتاريخ 8 نيسان 2015 .

كما حصل البنك مؤخراً على رسالة تقدير من منظمة الايزو الدولية لمشاركته والتزامه في مشروع المسؤولية المجتمعية حسب المواصفة القياسية ISO 26000 وتأكيداً لدوره المميز في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركته الفاعلة في مشروع المسؤولية المجتمعية بإشراف خبراء الجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وخبراء منظمة الايزو الدولية من السويد.

معالي محافظ البنك المركزي

يشيد بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الارتقاء ببيئة الأعمال في المملكة

قال محافظ البنك المركزي إن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة منذ العام 2012 نجح في مواجهة التحديات التي عصفت بالاقتصاد الأردني جراء التطورات السلبية الإقليمية والعالمية خلال الأعوام الماضية. وأن الاقتصاد الأردني قد دخل الآن باقتدار وفاعلية مرحلة جديدة من الآفاق الاقتصادية المبشرة.

جاء ذلك خلال لقاء د. زياد فريز مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين ونخبة من الاقتصاديين بحضور نائبي المحافظ وعدد من المدراء في البنك المركزي بتاريخ 2015/2/25 أثنى خلالها على الجهود التي تقوم بها جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي السيد حمدي الطباع في الارتقاء ببيئة الأعمال في الأردن، وتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره الريادي في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وخلق مزيد من فرص العمل.

ومن جهته شكر معالي السيد حمدي الطباع د. زياد فريز على هذا اللقاء مع اعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر البنك المركزي للحديث حول السياسة النقدية وأثرها في تشجيع الاستثمار في هذا الحوار المفتوح بكل شفافية للاستماع لأراء رجال الأعمال الأردنيين والتعرف على خطط وبرامج البنك المركزي المستقبلية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وسلامة الجهاز المصرفي من خلال تطبيق الاجراءات واتخاذ القرارات التي من شانها تحفيز وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني في اطار عمل البنك المركزي.

وأعرب رئيس الجمعية عن امتنان القطاع الخاص في الأردن للسياسات التي يتبعها البنك المركزي الأردني والتي ادت الى الحفاظ على استقرار الدينار الأردني وأسهمت في زيادة رصيد العملات الأجنبية وعملت ايضا على استمرار تدفق تحويلات المغتربين والاستثمار في مشاريع محلية تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني نتيجةً للثقة بالدينار الأردني وسلامة السياسات المتبعة.

وأضاف الطباع أن القطاع الخاص ما زال لا يلمس تفاعل الجهاز المصرفي بالشكل المطلوب مع اجراءات البنك المركزي فيما يخص اسعار الفائدة على القروض والتي تعتبر مرتفعة مقارنة بسعر الفائدة على الودائع.

وأضاف أن ضمانات القروض وشروط البنوك التجارية للإقراض ما زالت تشكل عائقا أمام المستثمرين، مع الإشارة إلى وجود سيولة كبيرة موجودة لدى البنوك التجارية لا يتم تشغيلها في مشاريع اقتصادية منتجة ومشغلة للعمالة المحلية.

وفي ذات السياق أشار الطباع إلى أن قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة والمشاريع الريادية لا زالت تعاني من نقص التمويل، وهو ما يدفع القطاع الخاص إلى أن يتطلع إلى إصدار تعليمات من قبل البنك المركزي تحفز البنوك التجارية على توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع.

ومن جهته أشار د. فريز إلى أن الإجراءات الاقتصادية التي تم تبنيها وخاصة المالية والنقدية منها قد عادت بالاقتصاد الأردني إلى مساره الإيجابي.

حيث نجد أن المالية العامة للحكومة هي اليوم أفضل بكثير مما كانت عليه خلال الأعوام القليلة السابقة بالرغم من ارتفاع الدين العام والذي يتوقع أن يبدأ في الانخفاض في الأجل المتوسط، وأشار إلى انخفاض عجز المالية العامة من 8.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 3.5% في عام 2014.

الطباع: إن قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة والمشاريع الريادية لا زالت تعاني من نقص التمويل، وهو ما يدفع القطاع الخاص إلى أن يتطلع إلى إصدار تعليمات من قبل البنك المركزي تحفز البنوك التجارية على توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع

يعمل البنك المركزي على إطلاق نظام متطور للتسويات الإجمالية الفوري قريبا بهدف تعزيز كفاءة إدارة السيولة وتسوياتها بين البنوك بأعلى المواصفات العالمية

وانحسار خسائر شركة الكهرباء الوطنية إلى النصف تقريبا، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في عجز الحساب الجاري مدفوعاً بتحسن عائدات الدخل السياحي وحوالات العاملين، وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلوغ الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي لمستويات مريحة.

وأكد المحافظ أن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من العمل من القطاعين العام والخاص، في سبيل تحقيق الأفضل وتعزيز أسس النجاح وجعل اقتصادنا الوطني أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتعزيز البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار.

حيث أن مشكلة البطالة لا زالت تؤرق اقتصادنا ونحتاج إلى مزيد من العمل وتكاتف الجهود على كافة الأصعدة في سبيل خلق المزيد من فرص العمل وتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

وانطلاقا من ذلك، فإن كافة الجهات ستستمر في نهجها الإصلاحي والبناء على ما تم تحقيقه من نتائج ايجابية، وبما يؤدي إلى تحقيق مفهوم النمو الشامل من خلال تقوية البنى التحتية وقدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل والتي يجب أن تكون أولوية خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الإطار بين د. فريز أن إجراءات السياسة النقدية ومبادرات البنك المركزي لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية قد ساهمت في تعزيز وتقوية أساسيات البيئة الاقتصادية السليمة لتوفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمار.

حيث أشار الدكتور فريز إلى جهود البنك المركزي في استخدام أدواته النقدية على اختلافها لتعزيز أركان الاستقرار النقدي وحفز النمو الاقتصادي كان آخرها تحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية مجددا بشكل يساعد البنوك على إدارة سيولتها الراكدة والتي تقدّر بنحو 3.5 مليار دينار بكفاءة وفعالية لغايات تلبية احتياجاتها التشغيلية وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

هذا إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس في شباط من العام الحالي لتشجيع الائتمان للقطاع الخاص وبما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما تطرق د.فريز خلال حديثه للدور الفاعل الذي يضطلع به الجهاز المصرفي في توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية وبالأخص القطاع الخاص، إذ أشاد المحافظ بالجهاز المصرفي الأردني ومتانته وانسجامه مع أحدث المعايير والممارسات الدولية، مشيراً إلى تطوير التعليمات الرقابية فقد

جاء إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك لتمثل نقلة نوعية، والتي جاءت منسجمة مع المبادئ التي صدرت عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي بهدف معالجة الثغرات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية في حوكمة المؤسسات المالية، وبما يضمن تحديد الأهداف المؤسسية للبنوك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب مصالح الآخرين والرقابة الداخلية والتي من شأنها تعزيز منعة ومتانة الجهاز المصرفي لمواجهة أية مخاطر محتملة.

كما شدد د. فريز على ضرورة تعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع مسيرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قيام كافة المؤسسات الحكومية بتوفير بيئة الأعمال الملائمة والمحفزة للاستثمار في القطاعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية والقادرة على خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، مشدداً على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودورها الفاعل والحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في المملكة.

وأكد د. فريز أن القضية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ليست قضية تمويل فقط، بل هي قضية تأهيل وتدريب المتقدمين من تلك المشاريع للوصول إلى التمويل المطلوب، الأمر الذي يتطلب وجود دراسات جدوى سليمة.

وأضاف أن مشكلة هذه المشاريع هو عدم وجود سجل ائتماني (Credit history) لديها وهي بحاجة إلى تعزيز قدرتها للحصول على الائتمان من خلال التدريب وتوفير الضمانات الكافية.

وأشار أن البنك المركزي يدرس حالياً مع الحكومة إمكانية إنشاء صندوق متخصص لدعم المشاريع الإبداعية والريادية وتقديم الضمانات من قبل مؤسسة ضمان القروض وفق الأسس الاقتصادية المتعارف عليها وخاصةً المشاريع الجديدة المبتدئة، وفي هذا الإطار ذكر د.فريز بأن البرامج الجديدة للشركة الأردنية لضمان القروض وقيام البنك المركزي بترخيص شركة المعلومات الائتمانية، والتي من المتوقع أن تباشر أعمالها في المدى القريب، دورا مهما في تسريع قرارات منح الائتمان وتحسين فرص الحصول على القروض للقطاعات الإنتاجية وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل مخاطر الائتمان.

وضمن هذا السياق أيضا اشار المحافظ الى ان البنك المركزي قام بتوفير عدد من البرامج الهادفة إلى توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية والتي تشمل قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، بسقف يصل الى 5% من إجمالي تسهيلات البنوك المباشرة لدى كل بنك عامل وتقدر بحوالي 970 مليون دينار، ويبلغ رصيد هذه التسهيلات حالياً حوالي 104 ملايين دينار ضمن هذه البرامج .

وأضاف د. فريز أن توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتشمل شركات التمويل الميكروي والمؤسسات المالية غير المصرفية، ونشر التوعية المالية والمصرفية وتعزيز حماية المستهلك، ستساعد على توسيع الانتشار والعمق المالي في المملكة، حيث صدر نظام خاص لهذه الغاية في مطلع العام الحالي.

كما أشار د.فريز إلى أهمية الجهود المتخذة في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية، فقد تبنى البنك المركزي إعادة هيكلة وتطوير نظم الدفع والتسويات في المملكة لتعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات.

وقدمت السيدة مها البو من البنك المركزي تفصيلات حول هذا النظام والجهود المتخذة في تطويره مشيرة انها شملت ثلاثة محاور رئيسية:

يتمثل المحور الأول بالخدمات المالية والمصرفية للقطاع الحكومي، والذي يهدف إلى إدارة مزادات الدين العام الحكومي الكترونيا مما سيزيد من كفاءة وشفافية ودقة إدارة الدين العام وخدمته.

أما المحور الثاني فيتعلق بالخدمات المالية والمصرفية للقطاع المصرفي وقطاع كبرى الشركات، يعمل البنك المركزي على إطلاق نظام متطور للتسويات الإجمالية الفوري قريبا بهدف تعزيز كفاءة إدارة السيولة وتسوياتها بين البنوك بأعلى المواصفات العالمية.

بالإضافة إلى نظام غرفة التقاص الآلي بما يخدم كافة مؤسسات الجهات المصرفي والمالي وكبرى الشركات في إجراء تحويلاتهم المدينة والدائنة وبأعلى كفاءة.

أما المحور الأخير فهو يشتمل على تطوير الخدمات المالية لمحاكاة قطاع المواطنين والشركات الصغرى والمفوترين وتخدم بشكل كبير القطاع الحكومي، فقد أطلق البنك المركزي البدالة الوطنية لنظام الدفع بالهاتف النقال بما يعزز الاشتمال المالي.

خدمة البنك الناطق

خدمة مميزة من الخدمات الآلية لمركز العربي الإسلامي للخدمة الهاتفية
يقدمها البنك لتمكينكم من التواصل مع حساباتكم البنكية
و إنجاز معاملاتكم المصرفية في أماكن تواجدكم
وفي أي وقت بسهولة و أمان

أصبح بإمكان حاملي بطاقات فيزا الكترون العربي الإسلامي الرئيسية استخدام خدمة البنك الناطق دون الحاجة الى تقديم طلب اشتراك

لاستخدام الخدمة يرجى الاتصال مع مركز العربي الإسلامي
لخدمة العملاء على الأرقام التالية :

- ٠٨٠٠٢٢٢٢٤ (رقم الهاتف المجاني)
الاتصال من أي هاتف أرضي من داخل الأردن .
- ٠٦ – ٥٠٠٣٣٠٠ الاتصال من أي هاتف
(أرضي – خلوي) من داخل الأردن .
- +٩٦٢–٦–٥٠٠٣٣٠٠
الاتصال من خارج الأردن .

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo

٠٨٠٠٢٢٢٢٤ ٠٦-٥٠٠٣٣٠٠

البنك العربي الإسلامي الدولي

ونظرته لمجتمع الأعمال الصغيرة والمتوسطة

يتسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنك العربي الإسلامي الدولي ليصل إلى مفهوم خلق القيمة Value Creation والتي يقوم البنك من خلالها بتطوير حلول مصرفية متنوعة، شاملة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتعزيز أواصر التعاون بين البنك ومجتمعه المحلي وخلق المنفعة المتبادلة على أساس القيمة الاقتصادية المتحققة.

إن دور البنك ورسالته تتمثل في دعم الاقتصاد المحلي وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة والميكروية MSME's، من خلال تقديم كافة الحلول المالية والمصرفية لهذه المشاريع لكي تكون قادرة على النمو والاستمرار، وحتى المساهمة في خلق الوظائف التي أضحت من أبرز التحديات التي تواجه الشباب في الوطن العربي ولتحقيق هذه الرسالة أسس البنك دائرة متخصصة تعنى في إدارة العلاقات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم كافة أشكال الدعم والاستشارات لمساعدة العملاء في الحصول على الحلول المالية التي تناسب احتياجاتهم وبكل شفافية.

ساهم البنك في تطوير أول برنامج متخصص في المملكة لتقديم ضمانات غير تقليدية للتمويلات المتوافقة مع الشريعة (برنامج كفالة) بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض والذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكروية التي لا تستطيع توفير ضمانات كافية للتمويلات وقد نمى هذا البرنامج ليغطي شريحة أكبر وبقيمة تمويل تصل إلى 550 ألف دينار، وقدم البنك مبادرات بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجهات دولية معتبرة تستهدف التمويل الأصغر بتسعير مخفض وبضمانات وشروط ميسرة وذلك من ضمن برنامج وكالة الاستثمار.

حققت هذه المساهمات والمبادرات نتائج ملموسة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح العديد من العملاء التمويلات المطلوبة لمساعدتهم في تنمية أعمالهم ولازال البنك يهدف إلى الوصل إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات بهدف التأكد من وصول خدمات البنك إلى كافة الشرائح، ويقوم البنك بعقد ورشات عمل ولقاءات مع الفعاليات الاقتصادية في كافة محافظات المملكة.

لقد اصبح البنك العربي الإسلامي الدولي علامة فارقة في تقديم المنتجات المبتكرة والموجهة إلى جميع شرائح المجتمع أفرادا وشركات كبرى إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشارك البنك بفعالية في كافة المحافل والمؤتمرات التي تعنى بالمنتجات الإسلامية، ويمكن للعملاء الحصول على جميع الخدمات المقدمة من خلال كافة فروع البنك ومراكز الأعمال المنتشرة في كافة أنحاء المملكة.

البنك العربي الإسلامي الدولي ش.م.ع تأسس عام 1997 شبكة فروعه تغطي كافة محافظات المملكة ليقدم كافة الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية.

للتواصل مع البنك يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.iiabank.com.jo

هاتف رقم 00962-6-520999

للتواصل مع دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاتصال على الرقم 00962-6-520999 داخلي 8222 أو زيارة الفرع الأقرب إليك.

سفير جمهورية اثيوبية يزور الجمعية

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2015/1/28 سعادة سفير الجمهورية الأثيوبية السيد محمد غيدي لدى المملكة والمقيم في القاهرة، بحضور القنصل الفخري الأثيوبي في المملكة السيد يوسف الشيخ عبده، وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة عبد الحليم عابدين وعوني الساكت وحسام الهدهد ومدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي.

حيث قدم السفير الأثيوبي الدعوة لرجال الأعمال الأردنيين لزيارة أثيوبيا والإطلاع على تجارب وفرص الاستثمار المتوفرة لديهم، مشيداً بتجربة الاستثمار التركي والصيني والهندي لديهم، واستعرض جوانب البيئة التنافسية للاستثمار في أثوبيبا المتمثلة في التشريعات الجاذبة للاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والصناعات الغذائية والغزل والنسيج، مؤكداً على ثبات القوانين والتشريعات الناظمة للاستثمار وأن الدستور يمنع تأميم أي منشآت أو ممتلكات خاصة، من جهة أخرى بين بأن هنالك عدد كبير من الشركات الحكومية التي يتم خصصتها في الوقت الحالي، داعياً رجال الأعمال الأردنيين لاستثمار الفرصة في ذلك، في ضوء توفر المياه من مختلف المصادر الطبيعية لديهم وانخفاض تكلفة الكهرباء المولدة من خلال السدود والرياح.

ورحب معالي حمدي الطباع بدعوة السفير الأثيوبي، مؤكداً على أنه من الضروري البدء في فتح مجالات التعاون والاستثمار بين رجال الأعمال الأردنيين والأثيوبيين لإيجاد فرص شراكة حقيقة بينهم في مجالات التعليم والاستثمار السياحي والصناعات الدوائية التي يتملك الأردن خبرات هائلة ومتراكمة في هذا مجال، كما استعرض معالي رئيس الجمعية تطور الاقتصاد الأردني ودور الجمعية في جذب الاستثمار وإيجاد فرص الاستثمار المناسب لرجال الأعمال الأردنيين على مدى 30 عاماً منذ تأسيس الجمعية، أما في مجال التبادل التجاري فبين معالي رئيس الجمعية أن حجم الصادرات الأردنية لأثيوبيا تبلغ (47) مليون دينار العام الماضي حيث يصدر الأردن الأسمدة والأدوية البشرية والبيطرية والفوسفات، ويستورد الأردن بما يقارب (23) مليون دينار متمثلة في اللحوم والماشية. كما أكد معالي رئيس الجمعية على إمكانية توقيع اتفاقيات ثنائية تربط الأردن وأثيوبيا، لفتح المجال أمام رجال الأعمال الأردنيين في الدخول إلى الأسواق الإفريقية من خلال أثيوبيا.

قدم السفير الأثيوبي الدعوة لرجال الأعمال الأردنيين لزيارة أثيوبيا والإطلاع على تجارب وفرص الاستثمار المتوفرة لديهم، مشيداً بتجربة الاستثمار التركي والصيني والهندي لديهم

مجلس إدارة الجمعية

يلتقي رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي للأردن

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الخميس الموافق 2015/3/5 رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في الأردن السيدة كرستينا كوستيل والسيد سامي جعيدة من الصندوق بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية السادة معالي ثابت الطاهر نائب الرئيس، عبد الحليم عابدين أمين السر، حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي. وتناول اللقاء الوضع الاقتصادي في الأردن والتحديات التي يواجهها في ضوء العجز المتنامي للموازنة العامة والذي بلغ مستوى عالي بالنسبة للناتج المحلي وأعباء المديونية وارتفاع تكلفة الطاقة والأثر السلبي لذلك على تنافسية الاقتصاد الوطني كما تناول الحديث قانون ضريبة الدخل الجديد وقانون الاستثمار.وكانت الحكومة قد عقدت اتفاقية الحصول على قرض من الصندوق بقيمة ملياري دولار يقدم على ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠١٢ وينتهي هذا العام وقد حصل الأردن على مبلغ 1.3 مليار دولار حتى ومن المتوقع تلقي بقية المبلغ 700 مليون دولار على دفعات حتى نهاية هذا العام ، وقد تعهدت الحكومة بموجب هذا الاتفاق ببرنامج إصلاح مالي ونقدي واقتصادي تبنته الحكومة ووافق عليه مجلس إدارة الصندوق، وتأتي زيارة البعثة هذه الى عمان لإجراء المراجعة السادسة لبرنامج الاصلاح تتركز هذه المراجعة على السياسة الضريبية وما انجزته الحكومة من تعديلات تشريعية تضمن زيادة الايرادات وتخفيض النفقات بغية تقليص عجز الموازنة وكبح جماح المديونية.

وقدم معالي السيد حمدي الطباع وجهة نظر جمعية رجال الأعمال الأردنيين فيما يخص الوضع الاقتصادي بشكل عام ووجهة نظر الجمعية حول قانون ضريبة الدخل الجديد وأوضح ان جمعية لديها العديد من التحفظات على هذا القانون الجبائي تم ارسالها الى الحكومة والبرلمان ولكن لم تتجاوب الحكومة بالشكل المطلوب مع تطلعات القطاع الخاص وتم اقرار القانون إلا انه ولدى لقاء حديث جرى مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الاعيان اعرب الاعيان عن عزمهم العمل على اعادة النظر ببعض بنود هذا القانون في دورة البرلمان المقبلة في نوفمبر القادم، وبخصوص قانون الاستثمار اوضح معالي رئيس الجمعية ان للقانون ميزة في توحيد الجهات المرجعية للمستثمر بالنافذة الاستثمارية وهذا يشكل عبئا اداريا كبيرا على هيئة الاستثمار وانتقد خلو القانون من اية حوافز باستثناء المناطق التنموية مما يكرس التشوه الضريبي في المملكة وبين ان القانون اتاح للمستثمر الاجنبي تحويل كامل ارباحه للخارج واستقدام ما يحتاج من عمالة وافدة في حين انه كان من الاجدر منح حوافز لإعادة استثمار الارباح في مشاريع تنموية داخل الوطن وإعطاء حوافز لتشغيل العمالة المحلية، وأشار الى قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يتيح مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الخدمية للدولة مثل قطاع المياه وأكد على اهمية اعطاء القطاع الخاص المجال لإدارة قطاع المياه بكفاءة حيث تتوفر القدرات والخبرات اللازمة وسبل مواجهة التحديات وإيجاد الحلول للعجز المتزايد دون المساس بمستوى معيشة المواطن والتأثير سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني، ونوه الى بطء اجراءات الحكومة فيما يخص مشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع الاستراتيجية التي من شانها ايجاد البدائل للطاقة المستوردة، وتساءل عن تضخم حجم جهاز الدولة والبطالة المقنعة وعدم الجدية في دمج المؤسسات الرسمية وتقليص النفقات العامة كبديل لزيادة الضرائب على المواطن للحصول على المزيد من الايرادات وتمويل الموازنة، ومن جانب اخر تحدث معالي رئيس الجمعية عن قطاع التعليم العالي في الأردن وانه يفتقر الى تخريج الطلاب بما يتواءم ومتطلبات سوق العمل المحلي وأسواق الخليج لتوفير فرص العمل لأبناء الوطن وأهمية التدريب المهني لتأهيل العمالة المطلوبة. ثم قدمت السيدة كرستينا كوستيل شرحا حول الأسباب التي اضطرت الحكومة الأردنية لطلب القرض وأوضحت وجهة نظر الصندوق في برنامج الإصلاح الذي قدمته الحكومة للنهوض بالوضع الاقتصادي وكبح جماح تنامي العجز وتوفير الإيرادات اللازمة للوفاء بالتزاماتها وبنفس الوقت تقليص بند النفقات العامة في الموازنة وترشيد الاستهلاك ومواجهة خسائر شركة الكهرباء الوطنية، وبينت أن التحدي الأكبر على المدى القصير أمام الأردن يكمن في تنفيذ استراتيجية الطاقة والمياه وتقليص الانفاق والاقتراض وتشغيل الأردنيين والمحافظة على النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على النفس. ثم جرى حوار بين الحضور ورئيسة بعثة صندوق النقد الدولي حول الآليات والوسائل الممكنة لتنفيذ برنامج الإصلاح دون المساس بمستوى معيشة المواطن نظرا لأهمية الاستقرار الاجتماعي في الأردن في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة السائدة وكذلك دون التأثير سلبا على تنافسية القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الوطني الذي يعاني أيضا من الأوضاع السائدة في المنطقة وتراجع الصادرات للدول المحيطة وفقدان الأسواق، أخذا بعين الاعتبار أهداف الإصلاح على المدى الطويل للنهوض بالاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الضريبية وتحقيق كفاءة أفضل في التحصيل الضريبي بدلا من زيادة الرسوم والضرائب والعمل بطريقة الجباية. واتفق الحضور على أن الوضع الحالي يتطلب اتخاذ إجراءات وقرارات اقتصادية مؤلمة ولكن يجب مراعاة أوضاع المواطنين ومعاناة القطاع الخاص من الآثار السلبية لتطبيق البرنامج حفاظا على امن الأردن واستقراره وضمان استمرار النمو الاقتصادي .

وفي نهاية اللقاء طالب الحضور أن يتم عقد لقاءات اخرى مع بعثة الصندوق كلما زارت الأردن للتباحث في الأوضاع الاقتصادية والاستماع لوجهة نظر القطاع الخاص حولها وإمكانية عقد لقاء يجمع الاطراف الثلاثة الحكومة والصندوق والقطاع الخاص، ووافقت السيدة كرستينا رئيسة بعثة الصندوق في الأردن على هذا الاقتراح وأعربت عن سعادتها في لقاء القطاع الخاص والتعرف على وجهة نظره والمقترحات حول برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة. وبعد مضي تسعة و ثلاثين عاماً على إنشاء البنك وما جرى خلال هذه الفترة من توسع وتحديث وتطوير، غدا البنك الأردني الكويتي مؤسسة مصرفية مرموقة وراسخة الجذور تمتلك شبكة فروع تضم 57 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة الى فرعين في فلسطين وفرع في قبرص. وقد تم زيادة رأسمال البنك على عدة مراحل، فمن 5 ملايين دينار عند التأسيس تم رفع رأس المال الى 100 مليون دينار في عام 2008.

يمتلك البنك حصة مسيطرة (أكثر من 50 في المائة) في الشركة المتحدة للإستثمارات المالية ويمتلك بالكامل شركة إجارة للتأجير التمويلي، كما يمتلك 10% من أسهم بنك الخليج الجزائر (الجزائر).

كان البنك الأردني الكويتي أول بنك في الأردن يعتمد التعامل المصرفي عبر شبكة الانترنت ويقدم الآن كافة خدماته ومنتجاته المصرفية بوسائل وقنوات توصيل الكترونية وتكنولوجيا متطورة وبمفاهيم وممارسات الخدمة الشخصية المتميزة والجودة العالية مما عزز الصورة الطيبة التي يتمتع بها البنك كأكثر البنوك عناية بالعملاء وحقق بالممارسة العملية مضامين شعاره «أكثر من بنك».

في شهر حزيران من عام 2008 أصبح البنك عضوا في مجموعة بنك برقان بالكويت الذراع المصرفي الإقليمي لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). وتضم مجموعة بنك برقان، بالإضافة لبنك برقان والبنك الأردني الكويتي، بنوكا في كل من تونس والجزائر وسوريا والعراق والبحرين وتركيا ومالطا. وتوفر علاقات الشراكة والتعاون القائمة مع الشركة الأم (شركة مشاريع الكويت القابضة) وبنوك مجموعة بنك برقان إضافة عالية القيمة تصب في مصلحة كافة بنوك المجموعة.

يفخر البنك الأردني الكويتي بسجل حافل من الجوائز والتقديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصداقة مع كافة القطاعات وتقديرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة.

فاز البنك الأردني الكويتي في عام 2014 بجائزة أفضل بنك في أربعة مجالات وهي : أفضل تطبيق نظام بنكي، أفضل بنك تجزئة،أفضل بنك لإدارة الثروات، وأفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية. وكان البنك قد رشح لهذه الجوائز من قبل (Global Banking and Finance Review) أحد أبرز المواقع الإلكترونية العالمية التي تنفرد بنشر كافة أخبار قطاع الخدمات المصرفية والمالية. وقد صممت هذه الجوائز تقديراً للمؤسسات الأكثر بروزاً في مجتمعاتها المحلية والعالمية في نواحي محددة في القطاع المصرفي.

الجمعية تستقبل وفداً تجارياً استرالياً

استقبل سعادة المهندس عبد الحليم عابدين، امين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2015/3/9 في مقر الجمعية وفدا تجاريا استراليا من مركز الأعمال العربي الاسترالي برئاسة السيد ريموند نجار، ويمثل الوفد 16 شركة استرالية متخصصة بالصناعات الغذائية والزراعة وتجارة الحبوب والاعلاف ولحوم الماشية، اضافة الى تقديم الاستشارات في قطاع الزراعة وتنفيذ مشاريع المياه والري وصناعة الاسمدة من الفضلات العضوية واعادة تدوير النفايات وصناعة الاجبان ومنتجات الالبان ومستحضرات التجميل والعناية بالبشرة، وكذلك صناعة الحواجز والسياج والاجهزة والالات للصناعات الغذائية والمخابز.

حضر اللقاء عدد من اعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهتمين في المجالات المذكورة والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

وقدم سعادة المهندس عبد الحليم عابدين للوفد الضيف شرحا حول جمعية رجال الأعمال الأردنيين ودورها البارز في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن واستراليا حيث استقبلت الجمعية وزير الزراعة الاسترالي وعدة من بين وفود رجال الأعمال الاستراليين وغرفة صناعة وتجارة استراليا.

ويذكر ان استراليا تعتبر شريك تجاري كبير للاردن اذ يستورد منها القمح واللحوم والماشية بما يصل الى 220 مليون دولار سنويا فيما يصدر الى استراليا ما قيمته 16 مليون دولار من الاسمدة والبوتاس.

وبين السيد عابدين ان الأردن بالامن والاستقرار اللذان يتمتع بهما ومناخ الاستثمار الجاذب وبنيته التحتية وما يقدمه من حوافز للمستثمرين يشكل نقطة جذب استثماري على مستوى المنطقة واضاف ان اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية وامريكا وكندا وتركيا وسنغافورة تفتح ابواب كبرى الاسواق العالمية امام الصادرات الأردنية ومنتجات المشاريع الاستثمارية التي تقام في الأردن خاصة في المناطق التنموية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي تمنح الكثير من المزايا والحوافز للمستثمرين داعيا الشركات الاسترالية الى الاستثمار في الأردن فضلا عن تعزيز التجارة البينية والى طرف ثالث عبر موقع الأردن الجغرافي المتميز.

ثم قدم السيد ريموند نجار عرضا حول الخدمات التي يقدمها مركز الأعمال لتعزيز التبادل التجاري بين استراليا ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وعرض للمشاركين رسالة موجهة من معالي السيد مارتن هاملتون سميث وزير التجارة في جنوب استراليا اعرب فيها عن اهتمام الحكومة والقطاع الخاص في استراليا في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

ثم قدمت السيدة سوزيت لامشيد المدير التنفيذي لمركز الأعمال شرحا عن الشركات التي يمثلها الوفد ومجال عمل واهتمام كل منها، وتلا ذلك حوار بين المشاركين حول امكانيات التعاون القائمة في القطاعات التي يمثلها الوفد الضيف.

تعتبر استراليا شريكاً تجارياً للأردن إذ يستورد منها القمح واللحوم والماشية بما يصل الى 220 مليون دولار سنويا فيما يصدر الى استراليا ما قيمته 16 مليون دولار من الاسمدة والبوتاس

تأسيس مجلس الأعمال الأردني العماني في سلطنة عُمان

اختتم وفد اقتصادي من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين زيارته إلى مسقط، والتي أثمرت عن تأسيس مجلس الأعمال الأردني العماني، والتقي الوفد برئاسة معالي السيد حمدي الطباع خلالها كل من أحمد الميماني وكيل وزارة التجارة والصناعة، وسعادة السيد سعيد بن صالح الكيومي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان خلال الفترة من 16-17 آذار 2015 بحضور المهندس عبد الرحيم البقاعي والمهندس يسري طهبوب.

وأكد معالي السيد حمدي الطباع في كلمته الافتتاحية لمجلس الأعمال الأردني العماني بحضور رئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة عُمان وعدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين والعمانيين، ان التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية من اصلاحات شاملة وتوفير بيئة استثمارية منافسة على مستوى المنطقة، والأمن والأمان والاستقرار اللذان ينعم بهما، تشكل حافزا للارتقاء بحجم التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين من حيث زيادة معدلات التجارة البينية وتشجيع اقامة المشاريع الاستثمارية.

وأضاف أن مناخ الاستثمار الجاذب في الأردن وعلاقاته الاقتصادية المتميزة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطه مع كبرى الأسواق العالمية مثل الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وكندا وتركيا الى جانب الدول العربية يجعل الأردن مقصدا للأخوة المستثمرين للاستفادة من حوافز ومزايا اقامة المشاريع في الأردن لحاجة السوق المحلي وأسواق الطرف الثالث والتصدير عبر الأردن.

كما دعى رجال الأعمال العمانيين للاستفادة من موقع الأردن الجغرافي المتميز لدخول اسواق شمال افريقيا كما ان سلطنة عمان تشكل بوابة عبور للصادرات الأردنية الى دول المحيط الهندي .

مؤكداً على ضرورة العمل على تحقيق مزيد من التواصل بين المؤسسات والشركات وأصحاب الأعمال والفعاليات الاقتصادية وبالذات المشروعات المشتركة وأهمية تبادل المعلومات للتعرف على امكانات التعاون المتاحة في مختلف المجالات لترقى العلاقات الاقتصادية الى مستوى الطموحات خاصة في مجال التبادل التجاري الذي لا يعكس الامكانات المتاحة فلا بد من تكثيف الاتصالات بين رجال الأعمال للتعرف على السلع المنتجة في كلا البلدين وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة.

من جهته أكد سعادة المهندس رضا آل صالح نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان في كلمته نيابة عن الغرفة بأن هذه الزيارة تأتي لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين السلطنة والمملكة الأردنية الهاشمية لإقامة المشاريع المشتركة وتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجه هذا التعاون، وبناء العلاقات بين أوساط الأعمال في السلطنة والأردن.

لتوافر إمكانات التعاون والشراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال العمانيين والأردنيين بما يتوفر من فرص تسهيلات وحوافز استثمارية محفزة وما يتوفر أيضا من فرص استثمارية مجدية اقتصادياً، ومن خلال الرغبة المشتركة للاستفادة من ذلك كله بما يعود بالمنفعة المتبادلة على الأطراف كافة، ونعتقد بأن تكون هذه الزيارة فرصة مثالية لبحث إمكانية إقامة المشاريع المشتركة، ودراسة الفرص الاستثمارية المتاحة، والاطلاع على القطاعات الاقتصادية الأكثر قابلية للنمو والاستثمار والتي يمكن أن تكون مشاريع مشتركة بين الطرفين، كذلك فأننا نتطلع إلى مزايا حقيقية يحققها المستثمرون الراغبون بجني ثمار هذا التعاون.

وفي كلمة لسعادة السيد أيمن حتاحت رئيس غرفة صناعة الأردن، ألقاها نيابة عنه المهندس يسري طهبوب عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين إن نجاح هذا اللقاء وما سينم عنه من توقيع مذكرة تفاهم قابلة للتطبيق بإذن الله تعالى وبجهودكم معنا، بين غرفة تجارة وصناعة عُمان ورجال الأعمال الأردنيين، يعتبر لبنه رئيسية وخطوه أولى نحو تحقيق الدور الذي تتطلع وتأمل غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال أن تلعبه في دعم المشاريع الإنتاجية والريادية وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها، بالإضافة إلى تحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات والسياحة.

حيث ان نجاح أي دور تنموي يلعبه أي طرف لا بد له وان يتكامل مع باقي الإطراف ذات العلاقة

هيئة الاستثمار والجمعية تعرض فرص الاستثمار في المملكة ومنطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة

والجهات المعنية الأخرى لتذليل كافة العوائق التي تواجه القطاعات الصناعية والإنتاجية وصولاً إلى تعزيز تنافسية بيئة الأعمال والتطور القطاعي، مؤكداً أن ضمان وجود مثل هذا التعاون والتشاور والتشارك البناء فيما بيننا والمبني على اسس صحيحة وصادقة وراسخة بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان أمراً يعتز به كل أردني، وأنه حتما سيؤدي إلى الخروج بسياسات هامه ستساعدنا على نمو وتطور جميع القطاعات.

كما اطلع رئيس وأعضاء الوفد المرافق خلال اللقاء على الفرص الاستثمارية في سلطنة عُمان من خلال عرض مقدم من قبل هيئة الاستثمار وتنمية الصادرات العُمانية، والتقدم في مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة حيث قام الوفد بزيارة ميدانية إلى كل من منطقة الرسيل الصناعية وزيارة أحد المصانع العملاقة العاملة في المنطقة، وهيئة تنظيم منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة وواحة المعرفة.

من جهة أخرى عرض السيد أحمد الزعبي من هيئة الاستثمار الأردنية والتي تدعم بفاعلية في كافة أنشطة كما سيتم عرض البيئة الاستثمارية في المملكة من خلال عرض مقدم من هيئة الاستثمار الأردنية ، وإطلاع رجال الأعمال العمانيين على فرص الاستثمار الواعدة في المملكة ومنطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة ومؤسسة المناطق الصناعية.

وعلى هامش اللقاء قامت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة تجارة وصناعة عُمان بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة تدعيماً لعلاقات التعاون فيما بين المؤسستين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتطوير ميادين العمل المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات التجارية بين رجال الأعمال والمؤسسات والشركات، كما تتضمن المذكرة على قيام الطرفين بتبادل المعلومات والبيانات والدراسات ووجهات النظر المتعلقة بإمكانية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بمساهمة القطاع الخاص ومعلومات الأسعار واتجاهات الطلب في الأسواق المحلية والدولية من خلال تشجيع أعضاء الطرفين في الدخول في مشاريع مشتركة والتعريف المستمر بالمجالات الاستثمارية المتاحة وتسهيل أنشطة الاستثمار، إضافة إلى التعاون في تسهيل إقامة الندوات والمعارض التجارية وتبادل زيارات الوفود والبعثات التجارية وفرص التدريب المتاحة على صعيد الأجهزة التنفيذية.

ومثل جمعية رجال الأعمال الأردنيين عدداً من القطاعات كالمقاولات والصناعة والتجارة العامة وصناعة المعادن والإنشاءات والطاقة والمياه والخدمات الاستشارية والهندسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاعات الصرافة والأسواق المالية.

هل ترغب بإطلاق مشروعك الصناعي؟
في المملكة الأردنية الهاشمية..

شركة المدن الصناعية الأردنية
توفر لك الحاضنة الأمثل لمشروعك عبر باقة متميزة من التسهيلات والحوافز والإعفاءات تبدأ لحظة استثمارك..

لماذا المدن الصناعية الأردنية؟
- جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر وجمارك بنسبة الصفر.
- ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها 0٪.
- تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر.
- خمسة مدن صناعية/ تنموية تتمتع بكافة مزايا قانون المناطق التنموية والحرة.
- تغطي المواقع - عمان - اربد - الكرك - المفرق - الموقر توفر الخدمات الأساسية والمساندة.
- إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

مبـــاني..
- مباني نمطية جاهزة.
- مساحات مختلفة تبدأ من ٢٠٠م٢ ولغاية ١٣٠٠م٢.
- تتوفر جميع الخدمات اللازمة.

أراضـــي..
اراضي صناعية مطورة
- مساحات مختلفة تبدأ من ٢٥٠م٢
- توفر خدمات البنية التحتية
- قطع الأراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

خدمة المكان الواحد..
- رخصة المهن
- رخصة الإنشاءات
- اوذنات الإشغال
- خدمات المياه والكهرباء والإتصال
- الإستفادة من الإعفاءات والحوافز التي يمنحها قانون المناطق التنموية

Tel. +962 568 00 55 Ext.159 | Mob. +962 79 9 323 719
sales@jiec.com | www.jiec.com
عمان - الأردن | مجمع بنك الإسكان ط 8

شركة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Company
حاضر المستقبل
Future Today

أسهل الطرق لإقامة مشروعك الصناعي في الأردن

تعتبر الصناعة أحد أهم المقومات الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية نظرا لدورها الرئيسي في دعم ورفد الإقتصاد الأردني، ومن هنا بذلك الحكومات المتعاقبة واستجابة للتوجهات الملكية قصارى جهدها للرقي بهذا القطاع الواعد وجعل الصناعة الأردنية إسما وسلعة متداولة في كافة الأسواق العالمية عبر باقة من الإمتيازات والحوافز التي تشجع المستثمرين المحليين والعرب والإجانب للإستثمار في القطاع الصناعي الأردني.

يوجد في الأردن خمسة مدن صناعية عاملة منتشرة في مختلف مناطق المملكة، حيث تتولى شركة المدن الصناعية الأردنية مسؤولية إنشائها وإدارتها وتسويقها ضمن منظومة متميزة من الحوافز للإستثمار الصناعي في الأردن، حيثتضم هذه المدن قرابة 700 شركة صناعية استفادت من الحوافز والإعفاءات التي قدمتها الشركة ضمن منظومة الإستثمار في المملكة وهي:

- مدينة عبدالله الثاني ابن الحسين الصناعية/ سحاب.
- مدينة الحسن الصناعية/ اربد.
- مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية/ الكرك.
- مدينة العقبة الصناعية الدولية/ العقبة.
- مدينة الموقر الصناعية/ الموقر.

للمستثمرين الراغبين في الإستثمار ضمن المدن الصناعية الأردنية

- الإستفادة من الإعفاءات التي يقدمها قانون الإستثمار (المناطق التنموية سابقا)، وهي:

5% على الدخل المتأتي من النشاط الإقتصادي داخل المناطق التنموية.

0% على السلع والخدمات التي يتم شراؤها أو استيرادها لغايات ممارسة النشاط الإقتصادي.

0% على جميع المواد والمعدات والآلات والتجهيزات الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز وتأثيث المشاريع في المناطق التنموية.

0% على الدخل المتحقق للشركة داخل المناطق التنموية أو خارج المملكة.

0% على الدخل المتحقق للشركة داخل المناطق التنموية أو خارج المملكة.

0% على الدخل المتأتي من النشاط الإقتصادي داخل المناطق التنموية.

- إعفاء كامل من الضرائب والرسوم على الموجودات.
- قطع أراضي مطورة .
- حزمة متكاملة من خدمات البنية التحتية.
- اجراءات عمل مبسطة من خلال النافذة الاستثمارية الواحدة.
- إمكانية الاستئجار أو التملك للأراضي والمباني.
- سهولة الوصول الى الأسواق العالمية.
- عمالة مدربة ومؤهلة وبأجور منافسة.
- تطبيق معايير دولية لحماية البيئة من التلوث.
- الحق بتملك كامل المشروع للمستثمر الأجنبي.
- حرية تحويل عوائد الاستثمار إلى الخارج.

تسهيل حركة الإستثمار

بالإضافة إلى حوافز الإستثمار المذكورة سابقا تستفيد الإستثمارات الصناعية ضمن المدن الصناعية الأردنية من المزايا التالية التي تتمتع بها المملكة الأردنية الهاشمية:

- الموقع الجغرافي المتميز للمملكة في منطقة الشرق الأوسط.
- الإتفاقيات التجارية الموقعة بين الأردن والعديد من الإئتلافات التجارية والإقتصادية العالمية.
- عوامل الأمن والإستقرار الأمني والسياسي التي حبى الله به الأردن.
- وجود قانون الإستثمار الجديد والذي أقر عام 2014 والذي أوجد النافذة الإستثمارية الواحدة للتسهيل على إجراءات المستثمرين وتبسيطها.
- سهولة توفير العمالة المحلية المدربة أو العمل على تأهيلها.

بادر للإستثمار في مدينتي الموقر والمفرق الصناعيتين

- تعتبر مدينة الموقر الصناعية أحدث مشاريع الشركة، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 2500 دونما، المرحلة الأولى منها 1444 دونم تم تجهيزها ببنية تحتية حديثة و مجموعة خدمات اساسية تلبي احتياجات المستثمر، وهي شبكات الطرق الداخلية، والكهرباء وإنارة الشوارع، واتصالات حديثة وصرف صحي وتصريف مياه الأمطار إضافة إلى محطة لمعالجة المياه وفق احدث التصاميم، مرافق واسعة للخدمات اللوجيستية ومناطق حرة.
- تتميز المدينة بموقعها الاستراتيجي على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية حيث تبعد 24 كيلومتراً فقط عن مدينة عبد الله الثاني الصناعية في سحاب و 120 كيلومترا عن الحدود الاردنية السعودية و 310 كيلومترا عن الحدود الاردنية العراقية و 12 كيلومترا عن مدينة الموقر، و تبعد عن ميناء العقبة 340 كيلومترا.
- توفر الشركة اسعارا مناسبا للبيع والإيجار والخدمات داخل المدينة استقطاب الإستثمارات إليها، كما باشرت بمراحل جديدة تشمل تطوير اراضي وبناء هناجر لتلبية الطلب المتنامي على الإستثمار في المدينة.
- من جانب آخر، تتولى شركة المدن الصناعية إدارة وتطوير المساحة المخصصة للاستعمالات الصناعية في منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية والبالغ مساحتها 1860 دونم، تحت إسم (مدينة المفرق الصناعية / التنموية) الواقعة ضمن منطقة الملك حسين بن طلال التنموية.
- وتبعد المدينة (60) كيلومتراً عن شمال شرق العاصمة عمان، كما تقع المدينة على شبكة منالطرق السريعة والحديثة التي تربط الأردن وسوريا والعراق والسعودية، حيث توفر الشركة في المدينة اراض صناعية مطورة ومباني صناعية جاهزة لاستقطاب المشاريع الصناعية من مختلف القطاعات الصناعية، حيث سيسهم وجود المدينة الصناعية ضمن مركز نقل إقليمي على تسهيل حركة البضائع من جميع أنحاء المنطقة والعالم وفي تعزيز البيئة الاستثمارية.

فرص إستثمارية ضمن مدن صناعية مستقبلية

نظرا لتميزها في إنشاء وإدارة وتسويق المدن الصناعية في الأردن واستقطابها للعديد من الإستثمارات إضافة إلى وصول نسب الإشغال في المدن الصناعية العاملة إلى نسب مرتفعة، تنوي الشركة إقامة عدد من المدن الصناعية في محافظات (الزرقاء، البلقاء، مأدبا، الطفيلة) بما يتوافق مع طبيعة الصناعات التي يمكن أن تقام في كل من المواقع المتوقع إقامتها فيها إضافة للحاجة التنموية لكل محافظة، حيث ستستفيد هذه المدن من باقة الحوافز التي تمنحها الشركة في باقي مدنها الصناعية.

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م

أول شركة تأمين إسلامي (في الأردن)

تعاهد الله ثم تعاهد كلٌ من دعم ويدعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي عامة ومسيرة التأمين الإسلامي خاصة بأن تحافظ على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها ، وأن تبقى في خدمة عملائها على الوجه الأكمل وبما يرضي الله تبارك وتعالى كما عودتكم دائماً منذ تأسيسها عام 1416هـ - 1996م .

وهي الآن، بما لديها من طاقات وخبرات بشرية متخصصة في جميع مجالات التأمين المعروفة محلياً وعالمياً فإنها تقوم بتوفير كافة الاحتياجات التأمينية لجميع القطاعات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم 3310 568 أو مراجعة مكاتب شركة التأمين الإسلامية

الإدارة العامة : شارع وصفي التل (الجاردنز)– (94) مجمع الطباع - هاتف 0151 562 – فاكس 1414 562

عمَّان : ص.ب 941000 – الرمز البريدي 11194 – الأردن

البريد الالكتروني : islamicinsurance@orange.jo

الموقع الالكتروني : www.islamicinsurance.jo

فرع الوحدات	هاتف	06 – 475 5994	فرع ماركا	تلفاكس	06 – 4881200
	فاكس	06 – 474 1808	فرع السلط	تلفاكس	05 – 350 0096

رؤى إسلامية لخدمات تأمينية

17 عاماً من الريادة والعطاء في خدمة الاقتصاد الإسلامي

"التعاون رسالتنا و التكافل غايتنا"

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾

شركـــة التأمـــين الإسلاميـــة م.ع.م

أول شركة تأمين إسلامي (في الأردن)

أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996 م برأس مال قدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 12 مليون دينار أردني. وقد أنشأت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني الذي أقرته المجامع الفقهية وهيئات كبار علماء الشرع الشريف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية ذات مبدأ أساسي يرتكز على إدارة أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وبوسائل خالية من أي محظور شرعي كالربا واختلاط الأموال وغيرها، وتمارس العمليات التأمينية وفق مبادئ وأحكام التأمين التعاوني المقرّ شرعاً وعلى أساس الوكالة بأجرٍ معلومٍ.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة على مدار الـ 19 عاماً من عمرها، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كل من اليمن - لبنان- السعودية تونس .

ولشركة التأمين الإسلامية العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين الإسلامي مما يجعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

أهم وثائق التأمين التي تصدرها الشركة

1- تأمين التكافل الاجتماعي (الحياة)
2- تأمين السيارات
3- تأمين أخطار النقل البحري والجوي والبري
4- تأمين نفقات العلاج الطبي
5- تأمين أخطار الحريق والسرقة
6- تأمين ضمان خيانة الأمانة
7- التأمين المنزلي الشامل
8- التأمين المصرفي الشامل
9- تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات والتركيب
10- تأمين أخطار المهنة
11- تأمين معدات وآليات المقاولين
12- تأمين الحوادث الشخصية
13- تأمين إصابات العمل
14- تأمين النقود المحفوظة والمنقولة
15- تأمين المسؤولية المدنية
16- تأمين الواجهات الزجاجية

CMA-CGM Jordan
240 Arar Street, Wadi Saqra
Tel : 5060723
Fax : 5606356
Email: amn.sales@cma-cgm.com
Email: amn.exports@cma-cgm.com

السيد جاك سعادة رئيس مجموعة CGMCMA

هي أكثر من شركة، فهي قبل كل شيء قصة الجرأة التي لا تصدق لرجل، جاك سعادة، الذيبنى في بضعة عقود مجموعة عائلية و التي هي الآن ثالث أكبر مجموعة للشحن البحريعلى مستوى العالم.وصل جاك سعادة مع عائلته إلى مارسيليا / فرنسا في عام 1978 من بلده الأصلي لبنان، أثناء الحرب الأهلية. ليبدأ قصة النجاح في بناء شركة النقل البحري الإقليمية CMA من نقطة الصفر .

سفينة الحاويات CMA CGM JULES VERNE

في البداية، كانت CMA تملك سفينة واحدة تعمل بين مرسيليا وبيروت واللاذقية وفي وقت مبكر من عام 1983، قرر جاك سعادة فتح آفاق له لما وراء البحر الأبيض المتوسط وعبور قناة السويس لتوسيع خطوط الشركة إلى البحر الأحمر، ثم إلى آسيا.في مبادرة أشير اليها من قبل العديد بأنها محفوفة بالمخاطر من قبل لاعبا» إقليميا» صغيرا». ولكن الجرأة تحولت إلى أن تكون مجزية لنمو المجموعة حيث كان جاك سعادة هو أول من راهن على الصين بفتح مكاتب لشركة CMA في وقت مبكر منعام 1992.

حدث تطور جديد وهامفي عام 1997 وذلك باستحواذ المجموعة على الشركة البحرية الوطنية CGM ليصبح أسم المجموعة CMACGM، وتصبح اللاعب الفرنسي الكبير الوحيد في مجال النقل البحري. وبهذه الصفقة، نمت المجموعة بشكل كبير وصلت معهللترتيب الـ 12 في صناعة النقل البحري العالمي.

لم يتوقف التاريخ عند هذا الحد بل أرتقت مجموعةCMACGMبحلول عام 2006 الى المرتبة الثالثة على مستوى العالم. وهذا التطور المدهش كان نتيجة للنمو المتواصللمجموعة وذلكبافتتاح خطوط جديدة، تعزيز أسطول سفنها واستراتيجية النمو الخارجية من الاستحواذ على الشركات البحرية الإقليمية. وخلال العام نفسه توسعت أستثمارات المجموعة من خلال الاستثمار بشكل متزايد في الخدمات متعددة الوسائط ، الطرق، النقل بالسكك الحديدية ،النقل النهري، المحطات الساحلية ومحطات الحاويات.

في عام 2008، بينما كان النقل البحري العالمي يمر في أسوأ أزمة اقتصادية في التاريخ الحديث كانت CMACGM تؤكد طموحها وثقتها في مواجهةالمستقبل وذلك من خلال اثنين من الأحداث الكبرى، أولا بأفتتاحها في عام 2010 لبرج CMACGM في مدينة مرسيليا، تحفةالعمارة المعاصرة من تصميم المهندسة المعمارية العالمية زها حديد.ومن ثم في عام 2013 وبحضور الرئيس الفرنسيبتدشين أكبر سفينة حاويات في العالم تحتالعلم الفرنسي في ذلك الوقت CMA CGM JULES VERNE بحمولة 16000 حاوية نمطية.

برج CMA CGM في مرسيليا

واليوم تفخر CMACGM – Jordan كفرع للمجموعة العالمية بتواصل تقديم خدماتها للأقتصاد الأردني منذ تأسيس المجموعة في بداية الثمانينيات وذلك من خلال مكاتبها في كل من عمان والعقبة وتقديمها للخدمات الميزة لزبائنها متوافقة مع رؤية المجموعة العالمية في التميز .

بواخر CMA CGM راسية في ميناء العقبة

مكاتب CMA CGM في العقبة

مكاتب CMA CGM في عمان

بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC

الجمعية تنظم ورشة عمل حول البرنامج الوطني لتطوير التفتيش على الأعمال

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق 2015/1/27 في مقر الجمعية ورشة عمل تعريفية، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومؤسسة التمويل الدولية IFC، حول (البرنامج الوطني لتطوير التفتيش على الأعمال) شارك فيها عدد من اعضاء الجمعية بالاضافة الى مسؤولين وموظفين في منشاتهم. تهدف الورشة الى التوعية و التعريف بالبرنامج الوطني الذي يقوم على تنفيذه مؤسسة التمويل الدولية وبتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID.

ويهدف البرنامج الى تطوير منظومة التفتيش في الأردن بحيث يتم تقديم خدمات تفتيش عالية الجودة وتطبيق المتطلبات القانونية والفنية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والسلامة العامة والصحة العامة والبيئة وحقوق العمال للوصول الى زيادة كفاءة القطاع الخاص من خلال تقليل التكلفة غير المبررة على الأعمال جراء التفتيش غير المنظم، وتعزيز الشفافية في الأعمال الرقابية وتنظيم وتوضيح الاجراءات والمتطلبات الفنية، وتحسين اداء المفتشين ورفع كفاءتهم .

وافتتح ورشة العمل السيد طارق حجازي مدير عام الجمعية بكلمة ترحيبية بالمتحدثين والمشاركين، ثم قدمت السيدة جواهر الطورة مستشار المشروع في مؤسسة التمويل الدولية شرحا حول المؤسسة التي تعمل تحت مظلة مجموعة البنك الدولي والخدمات التي تقدمها للقطاع الخاص في الأردن من خلال المكتب العامل في عمان منذ 2005 حيث تقدم التمويل للمشاريع والمشورة القانونية والفنية للقطاعين العام والخاص، ومن ضمن تلك الخدمات البرنامج الوطني لتطوير التفتيش على الأعمال الذي انطلق عام 2012 بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

ثم قدمت المهندسة نجوى هلسة منسقة البرنامج في وزارة الصناعة والتجارة شرحا تفصيليا عن المشروع وأهدافه في رصد تقييم اصحاب العمل للعملية التفتيشية لتحديد أي خلل فيها وتطويرها سواء من حيث اداء المفتشين او الاجراءات المتبعة او التشريعات الناظمة لها للعمل على تطويرها للأفضل، كما عرضت المهندسة شرين الشكعة من مؤسسة التمويل الدولية نظام (تواصل) وهو اداة للتواصل مع القطاع الخاص من خلال تطبيق برنامج الكتروني لرصد ردود افعال اصحاب المنشات على التفتيش بما سمي (التغذية الراجعة) اذ يقوم صاحب المنشاة بموجب هذا النظام بتعبئة استبيان خاص يقيم فيه اداء المفتش والإجراءات التفتيشية عقب كل زيارة ليتوصل القائمون على البرنامج الى الانطباعات تجاه سلوك وأداء المفتشين وعملية التفتيش، ومن ثم اتخاذ التوصيات اللازمة لتطوير عملية التفتيش بالتعاون مع الجهات المعنية، وقد تم اطلاق هذا النظام في نيسان 2014 بحيث يغطي لجان التفتيش من كل من وزارة العمل والدفاع المدني وأمانة عمان الكبرى كمرحلة أولى. وجرى بعد ذلك نقاش مفتوح مع المشاركين في ورشة العمل، الذين قدروا عاليا هذا الجهد والتعريف بالبرنامج خدمة لمصلحة الاقتصاد الوطني ولتطوير العملية التفتيشية لتحسين بيئة الأعمال في الأردن كما قاموا بتعبئة الاستبيان الخاص حول اداء المفتشين على منشاتهم ومهاراتهم وسلوكهم لتحديد الاحتياجات ومجالات التطوير والتحسين المطلوبة .

> **تعزيز الشفافية في الأعمال الرقابية وتنظيم وتوضيح الاجراءات والمتطلبات الفنية**

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK

"أكثر من بنك"

قروض الإسكان ...
فترة سداد تصل إلى **25** سنة

تملك بيت الأحلام مع قروض الإسكان من البنك الأردني الكويتي

- فترة سداد تصل إلى ٢٥ سنة.
- سعر فائدة منافس.
- فترة سماح تصل إلى سنة.
- اعتماد الدخل الشهري للأسرة.
- امكانية منح تمويل إضافي للمطبخ أو صيانة العقار.
- منح بطاقة ائتمانية.

* خاضع لشروط وأحكام البنك

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على ٥٦٦٧٤٣١

www.jkb.com

الحمد لله من قبل ومن بعد...

للعام الثاني على التوالي

The Banker

تمنح

البنك الإسلامي الأردني

جائزة

أفضل بنك إسلامي في الأردن

لعام ٢٠١٤

حافظ البنك الإسلامي الأردني بفضل إستراتيجية إدارته الحكيمة على موقع ريادي في السوق المحلية وبمستوى نمو قوي ومستمر في حقوق الملكية والأرباح والأصول وشبكة الفروع والصرافات الآلية، وتلبية حاجات متعامليه بإطلاق منتجات تمويلية مبتكرة وحلول مصرفية تكنولوجية متطورة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

البنك الإسلامي الأردني

شركاء في الإنجاز
عضو مجموعة البركة المصرفية